الأمم المتحدة

S/PV.5229

مجلس الأمن

السنة الستون

مؤقت

الجلسة **٥٢٢٩**

الأربعاء، ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٤٥

نيويورك

الرئيس:	السيد فسيلاكيس	(اليونان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شلكوف
	الأرجنتين	السيد ميورال
	البرازيل	السيد تريس دا فنتورا
	بنن	السيد آهو – غليل
	الجزائر	السيد بعلي
	جمهورية تنزانيا المتحدة	السيد مهيغا
	الدانمرك	السيدة لوي
	رومانيا	السيد دومترو
	الصين	السيد جانغ يشان
	فرنسا	السيد دلا سابلبير
	الفلبين	السيد مركادو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونس باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد برنسيك
	اليابان	السيد كتاوكا

جدول الأعمال

إحاطات إعلامية يقدمها رؤساء الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان ومن يرتبط بهما من أفراد وكيانات

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

05-43128 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

إحاطات إعلامية يقدمها رؤساء الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧(١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أستراليا وإسرائيل وبيرو وجمهورية فنزويلا البوليفارية والجمهورية العربية السورية وسويسرا وكوبا وليختنشتاين ونيوزيلندا والهند، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة، بدون أن يكون لهم حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفاً المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السفيرة إيلين مارغريت لوي، رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب، والسفير سيزار مايورال، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات؛ والسفير مهنيا آيوان موتوك، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2005/421، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ من رئيسة لجنة مكافحة الإرهاب، تحيل بها برنامج عمل اللجنة لفترة التسعين يوما السادسة عشرة.

نستمع الآن إلى إحاطات إعلامية يقدمها رئيس لجنة ١٣٧٣، ورئيس لجنة ١٢٦٧ ورئيس لجنة ١٥٤٠.

أعطي الكلمة الآن للسفيرة إلين مارغريت لوي، رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب.

السيدة لوي (تكلمت بالانكليزية): بصفتي رئيسة لجنة مكافحة الإرهاب، أود أن أحيط مجلس الأمن علما بأنشطة اللجنة خلال الأشهر الثلاثة الماضية، وأن أقدم إلى المجلس برنامج عمل اللجنة السادس عشر الذي يغطي الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

خلال الأشهر الثلاثة الأولى من فترة رئاستي للجنة مكافحة الإرهاب، انصب تركيزنا على ما يلي. أولا، واصلنا الحوار مع الدول من خلال زياراتنا لها وإجراء مناقشات

مستفيضة معها حول تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وتقديم تقارير بشأن ذلك. ثانيا، قمنا بتحسين منهجيتنا من أجل تحديد احتياجات الدول إلى المساعدات الفنية. ثالثا، شرعنا في مناقشة كيفية ضمان الوضوح والشفافية في عملية النهوض بتنفيذ أحكام القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) من خلال إعداد مجموعة ما يسمى بأفضل الممارسات. وأخيرا، أود أن أبلغ الأعضاء بأن عدم اكتمال تعيين الموظفين في المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب وتشغيلها بشكل كامل حتى الآن ما زال يؤثر في قدرة اللجنة على الاضطلاع ببرنامج عملها الطموح. غير أننا نتوقع بأن تعمل المديرية التنفيذية بكامل طاقتها قبل نهاية الفترة المشمولة في برنامج عملها الحالي.

وقبل الخوض في المزيد من التفاصيل، أود أن أتقدم بالشكر إلى المدير التنفيذي للجنة، السيد خافيير روبيريز وفريقه، وكذلك إلى موظفي الأمانة العامة على ما قدموه من دعم قيّم إلى اللجنة خلال الشهور الثلاثة الماضية.

ووفقا لولاية لجنة مكافحة الإرهاب بموجب القرار ١٥٣٥ (٢٠٠٤)، قامت اللجنة من خلال المديرية التنفيذية بثلاث زيارات إضافية إلى دول بعد الحصول على موافقتها. فقد زارت المديرية التنفيذية للجنة كينيا في أيار/مايو، وزارت كلاً من ألبانيا وتايلند في حزيران/يونيه. وأود أن أتقدم بالشكر إلى حكومات الدول الثلاث التي زرناها على الحفاوة والتعاون وعلى ما أبدته من استعداد لأن تناقش مع الوفد على نحو صريح جميع المسائل المتعلقة بتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وقد مكّنت الزيارات الثلاث اللجنة، بدون شك، من تفهم الوضع بشكل أفضل في هذه البلدان، بما في ذلك الخطوات التي اتخذتها لتنفيذ القرار والتزامها بالقيام بذلك. وبات لدى اللجنة الآن رؤية أعمق وأوضح للصعوبات التي قد تواجهها الدول في سعيها إلى تنفيذ القرار بالكامل. وأود أن أشدد على الأولوية العالية التي نوليها لضمان متابعة هذه الزيارات. ولهذا الغرض، فإن لجنة مكافحة الإرهاب تحرص على تحديد الاحتياجات الفنية أثناء الزيارات.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد على أن الغرض من هذه الزيارات هو إتاحة الفرصة للجنة كي ”تجري مناقشات تفصيلية لرصد تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)“ (القرار ١٥٣٥ (٢٠٠٤)، الفقرة العاشرة من الديباجة). وإن تعميق علاقات اللجنة مع الدول من خلال زياراتها يجري بحثه بعناية مع الدولة المعنية، على اعتبار أن هذه الدول منخرطة أصلا في مكافحة الإرهاب وهي ماضية في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، حيث تود اللجنة أن تقدم المزيد من التحليل، وإذا اقتضى الأمر، أن تقدم المزيد من المساعدة في تنفيذ أحكام القرار.

وقد تمّت هذه الزيارات بمشاركة ممثلي المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، كالمنظمة الدولية للطيران المدني، ومنظمة الشرطة الدولية (الإنتربول)، والمنظمة العالمية للجمارك، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي والأمانة العامة للكمنولث. وهذا التعاون ضروري لتوفير الخبرات اللازمة في جميع مجالات القرار، ويتسم بأهمية بالغة لضمان نجاح هذه الزيارات. وأود أن أشكر تلك المنظمات على توفير أعضاء لأفرقة الخبراء التي رافقت هذه الزيارات، وأن أعرب عن أمل اللجنة أن يتعزز هذا التعاون أكثر في المستقبل.

إن لجنة مكافحة الإرهاب تعتبر هذه الزيارات تكملة أساسية للحوار الذي تجريه مع الدول حول تنفيذ أحكام القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). واللجنة عازمة على الاستمرار في القيام بهذه الزيارات بموافقة الدول المقرر زيارتها ووفقا للموارد المتاحة.

وتكثف الحوار مع الدول أيضا بشأن مسائل أخرى مثل تقديم التقارير والاحتياجات إلى المساعدات الفنية. وما فتئت اللجنة توفر مباشرة، وكذلك من خلال المديرية التنفيذية، الإرشادات العامة بشأن تنفيذ القرار. وكانت اللجنة قد تلقت، بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، ٦٠١ من التقارير، وكانت دول عديدة قد أوشكت على تقديم تقريرها الخامس. بيد أن عددا من الدول ما زالت تواجه صعوبات في تقديم تقاريرها في المواعيد المحددة. وهناك حاليا ٦٧ دولة تأخرت في تقديم تقاريرها إلى اللجنة. وخلال الشهور الثلاثة الماضية، بذلت اللجنة جهدا خاصا لمناقشة قضايا تتعلق بتقديم التقارير مع ممثلي الدول المتأخرة في تقديمها إلى اللجنة. وأود أن أشكر ممثلي هذه الدول على ما أبدوه من استعداد لمناقشة أية صعوبات يواجهونها بكل انفتاح.

وتدرك اللجنة أن المشكلة تعزى، إلى حد بعيد، إلى نقص القدرات وما عرف بالتعب من تقديم التقارير. وستواصل اللجنة في الشهور القادمة مناقشاتها مع الدول بشأن أفضل السبل لمساعدتها على كفالة تقديم تقاريرها بانتظام وتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بالكامل. وفي هذه الأثناء، أشجع بشدة الدول على تقديم تقاريرها إلى اللجنة، حيث توجد أهمية أساسية للاتصالات المنتظمة بين اللجنة والدول. كما أن اللجنة ستواصل مناقشاتها مع اللجنتين الأخريين اللتين تقدمان تقريريهما اليوم بشأن أفضل السبل لمعالجة المسائل المتعلقة بتقديم التقارير بطريقة منسقة.

وكما ذكرت آنفا، واصلت اللجنة مناقشاتها بشأن سبل تيسير المساعدات الفنية. وقررت أن تتخذ تدابير أخرى لتحديد الاحتياجات في مجال المساعدة الفنية. ومن أجل ضمان وجود نهج شامل لتنفيذ أحكام القرار ولتحديد الاحتياجات للمساعدة الفنية، فقد قررت اللجنة اتخاذ المزيد من الخطوات لتحديد احتياجات الدول في مجال المساعدة الفنية من خلال عملية لتقييم تقارير الدول. وبالتالي، فقد تتلقى الدول، من الآن فصاعدا، رسالة من اللجنة تشتمل على إرشادات بشأن سبل تعزيز أحكام القرار واقتراحات بشأن المجالات التي يمكن أن تطلب فيها مساعدات فنية. وتشجع اللجنة بقوة الدول التي قد تكون المساعدة مفيدة لها على أن تتقدم بطلبها.

وستواصل اللجنة مناقشاتها بشأن سبل تيسير تلبية الطلبات من خلال تدابير من ضمنها تعزيز التعاون العام مع الجهات المانحة المحتملة. ولذلك، فإن اللجنة تشجع الجهات المانحة المحتملة على مواصلة تقديم تقارير مفصلة ومستكملة عن عروضها للمساعدة، فضلا عن المساعدات التي تم تقديمها، وذلك من أجل مواكبة الاحتياجات المحددة مع عروض المانحين المحتملين.

وأخيرا، نظرت اللجنة في ضرورة تقديم عرض يتسم بالوضوح والشفافية حول ما ينبغي عمله من أجل تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وفي ذلك الصدد، ناقشت اللجنة جدوى إعداد مجموعات لأفضل الممارسات من أجل توفير الإرشادات للدول بغية تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وخلال الشهر المقبل، ستواصل اللجنة مناقشة أفضل السبل لكفالة الوضوح والشفافية المأمولين من خلال الممارسات الفضلى. وترحب اللجنة بالأعمال التي أنجزتها حتى الآن في هذا الميدان المنظمات الدولية والإقليمية، وتشجع المنظمات ذات الصلة على مواصلة وضع مجموعات لأفضل الممارسات بغية توفير توجيهاتها إلى دولها الأعضاء حول كيفية تنفيذ أحكام القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

قبل أن أختتم بياني، أود أن أضيف بضع كلمات بشأن المهام التي تنتظر اللجنة في المستقبل، والتي ترد الإشارة إليها بمزيد من التفصيل في برنامج عمل اللجنة السادس عشر، المعروض على الأعضاء في مرفق الوثيقة S/2005/421.

المهم للغاية أن اللجنة تتطلع إلى تزويد المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب بكامل موظفيها والعمل بكامل طاقتها بموجب السياسة التوجيهية للجنة. وقد بدأ الموظفون يشغلون وظائفهم الجديدة، وستكون المهمة الرئيسية خلال الشهور الثلاثة المقبلة هي ضمان تكييف الموظفين الجدد في المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب وتدريبهم. ووجود مديرية تنفيذية لمكافحة الإرهاب تعمل بكامل طاقتها سيتيح للجنة استدراك التأخر المؤسف في تناول التقارير التي ترد من الدول خلال الفترة الانتقالية. وتلك أولوية رئيسية للجنة.

علاوة على ذلك، ستواصل اللجنة تعزيز حوارها مع الدول حول المسائل المتعلقة بتنفيذ أحكام القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، ولا سيما ضمان التحديد الدقيق للاحتياجات من المساعدة التقنية. وفي ذلك الصدد، ستبذل اللجنة أيضا جهدا خاصا لتعزيز تعاونها مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية.

وتظل لجنة مكافحة الإرهاب أداة حاسمة للمجتمع الدولي في حربه ضد الإرهاب – وهي أداة تقوم على أساس الحوار مع الدول وتقديم المساعدة إليها. وما زالت المهمة التي تقوم بها حيوية وملحّة. وما فتئ الدعم الذي تقدمه الدول الأعضاء يكتسي أهمية حاسمة، وتعرب اللجنة عن امتنانها للدعم الذي تلقّته. وسنواصل الاعتماد على هذا الدعم في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السفيرة لوي على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسفير سيزار مايورال، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان والأفراد والكيانات المرتبطين بهما.

السيد مايورال (تكلم بالاسبانية): هذه هي الإحاطة الإعلامية التي يتعين عليَّ أن أقدمها كل ١٢٠ يوما، عملا بالفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤). ومن المحزن في معظم الحالات، عندما نقدم إحاطاتنا الإعلامية إلى المجلس، أنه يتعين علينا على ما يبدو أن نبدأ بالتحسر على الخسائر في الأرواح نتيجة أعمال إرهابية شنيعة جديدة. والمؤسف أن هذه المرة ليست باستثناء. إن الهجمات التي شُنت في لندن بتاريخ ٧ تموز/يوليه كانت دليلا جديدا على الأخطار التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان بسبب الأعمال الإرهابية.

لا شك في أننا نواجه خطرا من تنظيم القاعدة يختلف كثيرا عن الخطر الذي كان ماثلا عندما فُرض نظام الجزاءات هذا لأول مرة. ومن المعتقد أن إرهاب القاعدة يضم الآن ثلاث مجموعات مختلفة ولكنها مترابطة: أولا، هناك القيادة القديمة، التي نعرف جميعا أسماءها؛ وثانيا، هناك المقاتلون الذين تدربوا في معسكرات التدريب في أفغانستان وتخرجوا منها إرهابيين محترفين؛ وثالثا، هناك جيل جديد ومتنام من التابعين الذين ربما لم يغادروا أبدا بلدان إقامتهم، ولكنهم احتضنوا العناصر الرئيسية لرسالة القاعدة. وبالنظر إلى أن اللجنة تكرس مزيدا من الاهتمام للمجموعة الثالثة، أود أن أشجّع المجلس على أن يبين بجلاء للدول الأعضاء أن لفظة ”المرتبطين“ يجب أن تغطي أيضا هذه المجموعات حتى يستطيع نظام الجزاءات أن يتصدى للأخطار الجديدة.

وينظر المجلس حاليا في مشروع قرار جديد يهدف إلى تكثيف تدابير الجزاءات. وأعتقد أن هذا يتيح للمجلس فرصة لتعزيز عدد من العناصر ولتلبية بعض الشواغل التي أعربت عنها الدول الأعضاء.

أنتقل الآن إلى أنشطة اللجنة وأنشطة فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات التابع لها. لقد اجتمعت اللجنة

١٠ مرات منذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة أمام المجلس. وكان نصف هذه الاجتماعات رسميا. ويذكر المجلس أنه في ١٠ كانون الثاني/يناير، استمعت اللجنة إلى تقرير من وفد الولايات المتحدة، وأنني قد شجّعت آنذاك الدول الأعضاء الأخرى على أن تستفيد من الفرصة نفسها. ويسرني أن أحيطكم علما بأنه منذ ذلك الحين، استمعنا إلى تقارير مفيدة جدا قدمتها وفود المملكة المتحدة وهولندا وأستراليا. وقد شددت اللجنة مرارا وتكرارا على أهمية هذه الاجتماعات. ومرة أخرى، أود أن أشجّع الدول على اغتنام هذه الفرصة لكي تشاطر الآخرين الإنجازات والشواغل الوطنية المتصلة بالكفاح ضد تنظيم القاعدة وحركة الطالبان. واجتمعت اللجنة أيضا مع السيد غيس دي فريس، منسّق الاتحاد الأوروبي المعني بمكافحة الإرهاب، الذي قام بشرح اختصاصات الاتحاد الأوروبي وأنشطته في مجال مكافحة الإرهاب.

وفي الفترة قيد الاستعراض، قمت بأول زياراتي لبعض الدول المختارة. وقد رافقني الوزير بانغا من تنزانيا، والمستشار الأول أندرياديس من اليونان، والمستشار حفراد من الجزائر. أجرينا في ألمانيا وتركيا والجمهورية العربية السورية اجتماعات مفيدة جدا تبادلنا فيها المعلومات، واجتمعنا مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي في بروكسل. وسرّني أننا وجدنا في تلك الأماكن رغبة في المساهمة في التنفيذ الفعال لتدابير الجزاءات وفي القيام على نحو مفيد بتلبية بعض الشواغل المتصلة بنوعية القائمة التي تعدها اللجنة بأسماء الأفراد والكيانات المرتبطين بتنظيم القاعدة وحركة الطالبان وبالضمانات الواجبة في هذا الصدد.

كما ينبغي أن أحيط المجلس علما بأن فريق الرصد ما زال يواصل تقديم الدعم الأساسي لعمل اللجنة. وأود أن أعرب، هنا، للسيد ريتشارد باريت وفريقه عن تقديري للعمل المهني الممتاز الذي يقومان به. وتجري الآن ترجمة التقرير الثالث للفريق وسيكون متاحا لجميع الأعضاء في أوائل الشهر المقبل. وستنظر اللجنة في التقرير بالتفصيل في الأسابيع المقبلة. وأعتقد أن التقرير، الذي يتضمن عددا من التوضيحات المفيدة، سيكون قيِّما جدا بالنسبة لجميع أعضاء مجلس الأمن ولعضوية الأمم المتحدة بشكل أوسع. وقد ساعد الفريق أيضا اللجنة على إعداد تقييمها المتعلق بتنفيذ التدابير، والذي ستقدمه إلى المجلس.

وقام أعضاء الفريق مؤخرا بالسفر إلى السودان وأفغانستان، من بين بلدان أخرى، لتقييم تنفيذ تلك البلدان لتدابير الجزاءات. وما زال الفريق يواصل أيضا تنسيق أعماله بأسلوب مثالي مع الهيئات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب.

وإحدى التوصيات الهامة في التقرير الثاني للفريق كانت زيادة التعاون بين اللجنة والشرطة الدولية. والتمست، كنتيجة مباشرة عن هذه التوصية، مساعدة الأمين العام في صياغة اتفاق مكمل لاتفاق التعاون القائم مع الشرطة الدولية لإتاحة التعاون الأوسع والأعمق كثيرا. وأفهم أن الأمانة العامة والشرطة الدولية تعملان الآن على وضع ذلك الاتفاق الذي سيكون خطوة بالغة الأهمية قدما.

وفيما يتعلق بأنشطة اللجنة في المستقبل، أعتقد اعتقادا قويا بأن القرار الجديد الذي ينبغي لمجلس الأمن أن يتخذه هذا الشهر سيمد اللجنة بحافز جديد على معالجة بعض أشد المسائل إلحاحا المدرجة في جدول أعمال اللجنة. توجد مسائل كثيرة سيتعين على اللجنة أن تتناولها في الأشهر الستة القادمة، بما في ذلك زيارة جديدة قام بها الرئيس لدول أعضاء مختارة؛ وتحليل التقرير الثالث لفريق الرصد واستكمال المبادئ التوجيهية للجنة.

وأود أن أشير بإيجاز إلى جانبين يتعين، في اعتقادي، على الدول الأعضاء واللجنة أن تسعى لتحقيق مزيد من التحسين فيهما.

أولا، أصبح من الواضح أن بعض الدول الأعضاء واجهت بعض الصعاب أو تحتاج إلى المساعدة في تنفيذ تدابير الجزاءات. على سبيل المثال، يتضح من تقارير بعض الدول الأعضاء أن الحاجة لا تزال قائمة إلى أن يعرض على السلطات القضائية بينة كافية كشرط لتجميد الأصول. ونظم كهذه لا تتفق مع التزامات الدول الأعضاء بمقتضى الفصل السابع من الميثاق، وأحث الدول على ضمان إمكانية تجميد الأصول حالما تضيف اللجنة اسم فرد أو كيان إلى قائمة اللجنة.

ثانيا، قدمت دول أعضاء كثيرة الحجة بأن اللجنة ينبغي لها أن تزيد من تحسين إجراءات إضافة أسماء إلى القائمة أو الحذف منها. وستواصل اللجنة تناول هذه الشواغل. وخلال زياراتي لدول مختارة وعن طريق الإحاطات الإعلامية للجنة أصبح من الواضح تماما أنه يتوقع المزيد من اللجنة من ناحية نوعية المعلومات المستعملة في تحديد الهوية. وأحث الدول الأعضاء على مواصلة توفير معلومات إضافية فيما يتعلق بالأفراد المدرجين فعلا في القائمة بالنظر الى أن ذلك سيحسن يقينا تطبيق الجزاءات.

في الشهور الأخيرة تلقت اللجنة أيضا عددا من الرسائل فيما يتعلق بإدراج أفراد معينين أوكيانات معينة في قائمتها. وذلك تطور إيجابي جدا تقدره اللجنة تقديرا بالغا. ولا تزال اللجنة تنظر في بعض هذه الطلبات وستحث، مرة أخرى، الدول الأعضاء حثا قويا على تقديم مزيد من الأسماء.

أتناول الآن الاستنتاجات. مما يبعث على الحزن أن من المحتمل احتمالا كبيرا أن تواصل القاعدة تهديد العالم بعض الوقت الآتي. يجب على المجتمع الدولي أن يقف وقفة قوية ضد هذا التهديد وأن يحافظ على نظام يضع الضغط على القاعدة، عن طريق إيجاد بيئة معادية من خلال التطبيق الفعال للجزاءات على النطاق العالمي. وفي هذا الصدد أتوقع أن يوفر القرار الذي نحن على وشك اتخاذه للجنة ولاية قوية لتوخي تحقيق هذه الأهداف بينما يضمن التناول على نحو سليم للشواغل المتعلقة بمراعاة الإجراءات الصحيحة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسفير مهنيا ايوان موتوتش، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

السيد موتوتش (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أحيط، بدوري، مجلس الأمن علما بالتقدم المحرز من جانب لجنة ١٥٤٠ في عملها منذ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ وأن أعرض التقرير الثاني عن عمل اللجنة عن الفترة من ١ تموز/يوليه الى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

سأتكلم أولا عن فحص التقارير الوطنية. في الإحاطة الإعلامية المشتركة الأولى التي جرت في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، أخبرت مجلس الأمن بأن لجنة ١٥٤٠ قد دخلت المرحلة المضمونية من عملها وبأنها بدأت فحص التقارير الوطنية بقصد رصد تنفيذ الدول للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). واللجنة، بتأييد من خبرائها، فحصت فعلا أكثر منن ٥٠ تقريرا وطنيا، كما يشير برنامج العمل الأول. وكل المعلومات التي تتضمنها التقارير الوطنية الأولى التي فحصتها اللجنة قد تم تلخيصها في شكل مصفوفة تعكس أحكام القرار. وأدرجت في المصفوفة أيضا معلومات إضافية حددتها اللجنة في البيانات العامة الرسمية التي زودتها الدول للأمم المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وغيرها من المنظمات الدولية عن

الخطوات التي اتخذها في ميادين يشملها القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وعلى أساس هذا الفحص وبقصد إكمال اللجنة لمعرفتها بالخطوات التي اتخذها الدول أو التي تعتزم اتخاذها، استجابة إلى الالتزامات الواردة في القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، تتصل اللجنة بالدول المقدمة للتقارير بقصد طلب معلومات إضافية أو السعي إلى الاستيضاح في ميادين تشملها تقاريرها الأولى. والرسائل التي تطلب معلومات إضافية و/أو إيضاحات أرسلت إلى البعثات في نيويورك. وبروح الشفافية قررت اللجنة أن تتشاطر المصفوفات مع الدول المقدمة للتقارير.

واللجنة مصممة على توخي فحص التقارير الوطنية الأولى على نحو مستعجل. وعملنا تؤيده اليوم مجموعة من ثمانية خبراء، وأنا واثق بأن هدف إكمال فحص التقارير القطرية في الجولة الأولى يمكن تحقيقه بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وعلى أساس معلومات إضافية نأمل في أن توفرها الدول استجابة إلى رسائل ومصفوفات اللجنة، ستواصل اللجنة رصد وتسهيل الجهود المبذولة من جانب جميع الدول لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وبمقدار ما يتعلق الأمر بتقديم التقارير سيتعين على اللجنة بحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٦ توفير معلومات كافية لتمكين مجلس الأمن من تقييم التقدم الذي تكون الدول قد حققته في تنفيذ القرار. ويمكن للجنة أن تفي على نحو سليم بولايتها إذا قدمت كل الدول تقارير إليها كما دعاها المجلس الى فعل ذلك. وبدون المعلومات لن تتمكن اللجنة من أن تقدم الى المجلس صورة شاملة فيما يتعلق بالتدابير الموضوعة أو المخططة من جانب كل الدول لتنفيذ أحكام القرار.

وحتى اليوم قدمت ١١٨ دولة تقارير إلى اللجنة. ونرحب بتقديم أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة معلومات عن أحكامها المحلية المتعلقة بعدم الانتشار، بما في ذلك إسهاماتها في التعاون الدولي في هذا الميدان.

بيد أن ٧٤ دولة عضوا لا يزال تقديم التقارير متعينا عليها.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأجدد مناشدتي للدول التي لم تقدم تقاريرها بعد بأن تفعل ذلك دون إبطاء. ونعترف بأن بعض الدول قد تصادف صعوبات إدارية في الإبلاغ. ورغم ذلك، سيكون من دواعي امتناننا أن تبلغ اللجنة لذلك، الأمر الذي من شأنه أن ييسر تقديم المساعدة لها في الامتثال لشروط الإبلاغ.

وقد ترى دول أخرى أنه ليس لديها ما تبلغ به، لأنها لا تملك أسلحة للدمار الشامل كما أنها تفتقر إلى القدرة على صنع تلك الأسلحة أو المواد المرتبطة بها. غير أن هناك طرقا أخرى قد تسعى من خلالها جهات فاعلة غير حكومية لاستغلال أراضي تلك الدول، باستعمالها في النقل العابر للسلع، أو لتمويل أنشطة غير قانونية، أو لاستخدامها كقاعدة للتوسط في بيع سلع ذات صلة بأسلحة الدمار الشامل في بلدان أخرى.

وتظهر الأحداث الأخيرة أنه لا يوجد أحد بمأمن من تلك التهديدات. وينبغي أن تدرك الدول أنها ما لم تف بالتزاماتها كاملة بإصدار تدابير قانونية وتنظيمية وطنية وتنفيذ تلك التدابير وبالالتزام بالتعاون الدولي على عدم الانتشار، فإن أراضيها يمكن أن تستغل أسوأ استغلال ممكن.

وندرك أن تنفيذ أحكام القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) على نحو كامل في كثير من الدول عملية طويلة الأجل، ولكن اللجنة ملتزمة التزاما كاملا بدعم ذلك العمل، الذي يجب أن يبدأ منذ الآن. ويمكن أن تبدأ عملية المساعدة من خلال تقديم تقرير كامل إلى اللجنة. وبصفتي رئيسا للجنة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ ، سأواصل إثارة

مسألة الاستمرار في الإبلاغ من خلال أنشطة الاتصال التي تعتزم اللجنة القيام بها في المستقبل القريب. وسنواصل التخاطب مع جميع البلدان التي لم تقدم بعد تقاريرها. كما أن اللجنة تنظر في إمكانية الاتصال بالدول الأعضاء عن طريق المنظمات الدولية والإقليمية. ومن المتوخى كذلك عقد حلقات دراسية وحلقات عمل إقليمية ترمي إلى إذكاء الوعي بهذه المشكلة في أنحاء العالم وتيسير مواصلة الإبلاغ. وأرى من المشجع للغاية أن لجاننا ستنظر على نحو منسق في مسألة النهوض بالأداء المتعلق بالإبلاغ والتقارير التي يتأخر تقديمها.

وقد حددت اللجنة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ بالفعل لدى نظرها في التقارير الوطنية كلا من الاحتياجات إلى المساعدة والعروض المقدمة بشأنها. ونرى من المشجع أن كثيرا من البلدان تساعد بالفعل بتقديم الخبرة الفنية وإسداء المشورة للدول الأعضاء التي تنقصها المعرفة أو التجربة أو الموارد اللازمة لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

إضافة إلى ذلك، فقد جرى تلخيص عروض المساعدة الواردة في التقارير الوطنية الأولى وتقديمها لجميع الدول. وأشارت اللجنة إلى المجالات التي يمكن لبلد معين أن يقدم فيها المساعدة، والكيفية التي يمكن بها إجراء الاتصالات فيما يتعلق بالمساعدة على أساس ثنائي. وستواصل اللجنة تطوير أعمالها في هذا المجال، بما في ذلك إمكانية العمل بمثابة مركز لتبادل المعلومات فيما يتعلق بمسألة المساعدة. ونقف على أهبة الاستعداد للنظر في جميع الطلبات المقدمة من الدول التماسا للمساعدة في تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ولتيسير إجراء الاتصالات مع البلدان والمنظمات المانحة. وكتدبير إضافي، عينت اللجنة منسقا فيما بين الخبراء، سيتولى بدعم من إدارة شؤون نزع السلاح إدارة القضايا المتعلقة بالمساعدة.

ويمثل التنفيذ الكامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) من جانب جميع الدول هدفا طويل الأجل، من الواضح أنه يتجاوز الولاية الحالية للجنة, وسوف يتطلب بذل جهود متصلة على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي بشأن بناء القدرات وتقديم المساعدة، فضلا عن رصد وقياس التقدم الذي تحرزه الدول في تنفيذ القرار. وأثق بأن مجلس الأمن سينظر في أفضل الطرق لكفالة أن تسهم أعمال اللجنة إسهاما دائما في عدم الانتشار.

وفيما يتعلق بالعمل المشترك مع المنظمات الدولية، تواصل اللجنة تبادل الأفكار مع وكالة الطاقة الذرية الدولية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن الطرق التي يمكن بها لهاتين المنظمتين دعم أعمالنا والإسهام في عملية تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ومع استمرار عملية فحص التقارير الوطنية، سوف تتفاعل اللجنة وتتعاون حسب الاقتضاء مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة لكي تيسر تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وجار إقامة علاقات عمل مع هاتين المنظمتين حسب الاقتضاء.

ومن نفس المنطلق، ستواصل اللجنة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ تعاونها الوثيق مع لجنة مكافحة الإرهاب ولجنة الجزاءات المفروضة على القاعدة وطالبان، على النحو المتوخى في القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) وفي بيان ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ لرئيس مجلس الأمن (S/PRST/2005/16). وسيعمل خبراء اللجنة عن كثب مع خبراء اللجان الأخرى، باذلين قصارى وسعهم لزيادة أوجه التعاضد فيما بين الخبراء من جميع اللجان إلى أقصى حد.

وسوف تظل الشفافية عنوانا لعمل اللجنة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ . وسيتصل الرئيس ونائب الرئيس بالدول الأعضاء في الأمم المتحدة على نحو منتظم. وسيشمل ذلك التعاون مع وسائط إعلام الأمم المتحدة،

بطرق منها تقديم إحاطات إعلامية مشتركة مع رئيسي لجنة مكافحة الإرهاب ولجنة الجزاءات المفروضة على القاعدة وطالبان. وستواصل اللجنة استكمال موقعها على الإنترنت، ليكون مصدرا إضافيا للمعلومات عن المسائل المتعلقة بالقرار ١٥٤ (٢٠٠٤). وسيضاف قريبا بند منفصل عن المساعدة إلى ذلك الموقع.

وستواصل اللجنة أيضا ممارستها المتعلقة بإبلاغ المنظمات خارج الأمم المتحدة عن أعمالنا من خلال حضور الاجتماعات والمؤتمرات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. وسوف أستفيد استفادة كاملة من تلك الفرص المتاحة لتناول مسألتي مواصلة الإبلاغ والمساعدة بصفة خاصة. وكما فعلت في نيسان/أبريل الماضي، أدعو جميع الدول الأعضاء الآن إلى تسمية جهات اتصال بشأن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) سواء في نيويورك أو في عواصمها وإجراء اتصال مباشر مع أعضاء اللجنة وخبرائها في الشؤون المتعلقة بذلك القرار.

وباسم اللجنة، أتطلع إلى التعاون مع جميع الدول أثناء مضي اللجنة قدما في عملها في الأشهر المقبلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السفير موتوك على إحاطته الإعلامية.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقتصروا في بياناتهم على ما لا يتجاوز خمس دقائق تمكينا للمجلس من الاضطلاع بأعماله بسرعة. وأرجو من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتكرم بتعميم النص كتابة وإلقاء صيغة مركزة منه لدى التكلم في القاعة.

السيد بابادودو (بنن) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي أن يشكر السفير لوي، سفير الدانمرك، والسفير مايورال، سفير الأرجنتين، والسفير موتوك، سفير رومانيا، على إحاطاتهم الإعلامية للمجلس عن أنشطة اللجنة التي يضطلعون بالمسؤولية الثقيلة عن إدارتها. كما أعرب عن تقديري الشديد لمختلف أفرقة الخبراء التي تقدم الدعم التقني لأنشطة اللجنة في اضطلاعها بولاياتها.

وقد برز الإرهاب منذ حوادث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الأليمة بوصفه إحدى البلايا الكبرى التي ابتلي بها عصرنا. ويبرهن الإرهاب من خلال مظاهره العديدة على نطاق التهديد الذي يمثله بالنسبة للسلام والأمن الدوليين. فالإرهاب جريمة ضد الإنسانية. وهو يهدد بالخطر حياة المدنيين الأبرياء. كما يؤدي لتفاقم الانقسامات بين الحضارات وبين الأديان. وهو بذلك يقوض إلى حد كبير القيم الجوهرية للعالم المعاصر، ولا سيما الكرامة الإنسانية.

وتنعقد جلسة اليوم العامة بعد فترة قصيرة من وقوع الهجمات في لندن. ونغتنم هذه الفرصة لنكرر عزاءنا لأسر الضحايا ونؤكد مجددا إدانتنا الثابتة لهذه الظاهرة.

وتستلزم الحرب على الإرهاب حشد جميع الدول. ويجب لذلك أن نستمر في تجميع مواردنا وجهودنا لحماية شعوبنا من ذلك الخطر. وفي هذا السياق، توفر لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ واللجنة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤ إطارا للتنسيق وقوة دافعة للتعاون الدولي الرامي إلى تمكين دولنا من أن تطبق تدريجيا الإطار القانوني والمؤسسي والتشغيلي اللازم للفعالية في تنفيذ التدابير المحددة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وأن تعزز هذا الإطار.

اسمحوا لي أن أذكِّر بأن تلك التدابير تتعلق بالدرجة الأولى بالسيطرة على تدفقات الأموال، والأنشطة العابرة للحدود للمجموعات والأفراد المرتبطين بالكيانات الإرهابية، وتدفق الأسلحة وغيرها من المنتجات الحساسة، بهدف وقف تمويل الأنشطة الإرهابية والحد من حركة الإرهابيين ومنع حصولهم على الأسلحة.

وإنه لمن الأهمية القصوى أن تنفذ تلك التدابير بانتظام. وفيما يتعلق بالتحديد بأسلحة الدمار الشامل، وبغية منع وقوعها بيد الإرهابيين، من الملح أن توضع، مثلا، قيود صارمة على حركة نقل المكوِّنات الكيميائية ذات الاستخدام المزدوج وغيرها من المواد الحساسة المطلوبة لتطويرها. إضافة إلى ذلك، يجب على كل الدول أن تدرك الحاجة إلى فعل ذلك وأن تتخذ تدابير مناسبة في ذلك الصدد. إننا نشجع لجنة القرار ١٥٤٠ على بذل جهود بعيدة الأثر فيما يتعلق بالقرار لزيادة الوعي لدى كل الدول، لا سيما تلك التي تشعر بأنها غير متأثرة بأحكامه.

ويجب على لجنة القرار ١٢٦٧، بدورها، في ممارستها لولايتها، أن تواصل تحسين أساليب عملها عن طريق تعريف قواعد ومبادئ واضحة لوضع قائمة بأسماء فرادى الإرهابيين والكيانات الإرهابية.

ويجب على الآلية بأسرها التي أنشأتها الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب أن تواصل جهودها الحثيثة لتقيِّم، على أساس مستمر، الجهود التي تبذلها الدول بغية مساعدتها في بناء قدراتها للوفاء بالتزاماتها الدولية ولزيادة فعالية إجراءاتها في الكفاح ضد الإرهاب. وإن ترسانة الكفاح يجب حقا أن تؤدي وظائفها بصورة تامة فتمكِّن الدول من منع الأعمال الإرهابية.

ولبلوغ تلك الغاية، يؤيد وفدي تأييدا ثابتا إجراء حوار بناء مع الدول الأعضاء لتحدد بانتظام احتياجاتها من المساعدة التقنية ولتعزيز التعاون الدولي كي تتمكن من تلقي المساعدة الضرورية. وفي ذلك الصدد، من المفيد جدا القيام بزيارات إلى الدول، بمشاركة المنظمات الإقليمية، لأنها تجعل من الممكن تعزيز هذا الحوار في الميدان.

ونشجع أيضا التعاون المتزايد بين شتى اللجان في تنفيذ برامج عملها الفصلية فضلا عن تشاطر المعلومات والخبرات فيما بينها، نظرا للمساهمة الهامة التي يمكن أن تقدمها تلك الجهود في تعزيز اتساق أعمال الأمم المتحدة وتطوير مجموعة من أفضل الممارسات في الكفاح ضد الإرهاب.

ووفدي ينادي بالانضمام العالمي إلى مختلف الاتفاقيات والبروتوكولات المتصلة بمكافحة الإرهاب. ويجب على الدول التي انضمت أن تتخذ إجراءات ملائمة للوفاء بالتزاماتها الدولية في الكفاح ضد الإرهاب، بما في ذلك تقديم التقارير الدورية.

وفي ذلك الصدد، يجب التفكير في كيفية تبسيط عملية طلب التقارير من الدول، ليتسنى إصدار تقرير موحد يتعلق بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن المختلفة عن الإرهاب. ونؤمن بأن هذه مهمة عاجلة لأفرقة خبراء اللجان الثلاث.

وفوق وفيما يتجاوز كل تلك الإجراءات، نؤمن بأنه يجب على المجتمع الدولي، وسنواصل قول ذلك، أن يتعامل مع انعدام المساواة العنصري والظلم والتخلف والصراع وأن يعالجها، لأن تلك الاختلالات في النظام تساهم في إثارة العنف والتطرف. وتقوم الحاجة إلى حلول تحرم الإرهابيين من الأماكن التي يجدون ضالتهم فيها. وفي ذلك الصدد، نرحب بالقرارات الأخيرة لمجموعة الدول الثماني وبشتى التدابير المتخذة ضمن إطار إصلاح الأمم المتحدة لتعزيز فعالية عمل المجتمع الدولي في الكفاح ضد الإرهاب.

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): أود الآن أن أخاطب المجلس بصفتي الوطنية.

أولا، تؤيد رومانيا تأييدا تاما بيان الاتحاد الأوروبي، الذي سيدلي به فيما بعد زميلنا، السير إمير جونز باري. وإضافة إلى ذلك، أود أن أدلي بالتعقيبات الموجزة المحددة الآتية.

ترحب رومانيا بالممارسة الجديدة التي يستمع المجلس من خلالها إلى إحاطات إعلامية منتظمة تدلي بها لجان مكافحة الإرهاب الثلاث التابعة له. وإذ يواصل المجلس بحزم، وبطريقة نشيطة، مساعيه ضد الإرهاب، تتعاون اللجان الثلاث، بعضها مع بعض، ورؤساؤها بصورة متزايدة، كما جاء في القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤). هذه فرصة طيبة لي لأشيد لا بالعمل الدؤوب لقريني من الدانمرك والأرجنتين فحسب، اللذين يترأسان لجنة مكافحة الإرهاب ولجنة مجلس الأمن المنشاة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) على التوالي، بل أيضا بروح الصداقة والزمالة التي يمكن أن نتشاطر بها في كل الأوقات تجاربنا وتقييماتنا، ونتوخى طرقا لتعزيز إجراءات مجلس الأمن بقدر أكبر في مجال مكافحة الإرهاب ومنع الانتشار.

تذكرنا الأحداث الأخيرة بأن الإرهاب حي ونشيط وما من أحد بمنأى عن شبحه القبيح؛ ويتعين علينا الآن أكثر من أي وقت مضى أن نكفل حرمان الإرهابيين من إمكانية الحصول على أسلحة الدمار الشامل والمواد ذات الصلة. وحقيقة أنه يوجد تفاعل متزايد فيما بين الإرهابيين تشكل سببا قويا إضافيا لنا كي نوحد قوانا ونستغل كل الموارد التي يمكن للذين ينادون بالحرية والسلامة للجميع أن يقدموها.

العمل المضطلع به على صعيد المعمورة، بما في ذلك عمل الهيئات الفرعية الثلاث لمجلس الأمن – ”لجان بلا حدود“ – عمل قيم للغاية في وضع الأسس العريضة لدرع عالمي ضد الإرهاب. لكن هذا يتطلب، أولا وقبل كل شيء، جهودا ملتزمة من قبل كل دولة. وكل عضو في الأمم المتحدة يجب أن يساند في تطوير الحد الأدنى على الأقل من القدرات الدفاعية وقدرات الاستجابة الكافية بوجه التهديدات الإرهابية. وإن حماية كل من الدول والأفراد هي، في المطاف الأخير، من المهام والمسؤوليات الوطنية.

الكثير من الدول تتطلب، على المدى الطويل بالتأكيد، مساعدة تقنية في بناء القدرات في هذا المجال تنطوي على تغييرات كبيرة في التصور للتهديدات المحلية وفي الاستراتيجيات الأمنية والتشريعات والإنفاذ. ويجب علينا أن نعمل بلا هوادة لتمكين مجلس الأمن من أن يحسِّن قدرته على تيسير تقديم تلك المساعدة، وأن يطور، عندما يكون ذلك ملائما، مجموعة أدوات خاصة به في هذا الميدان. وقد طرحت أفكار قيمة كثيرة على غرار ذلك في المعتكف غير الرسمي السنوي لأعضاء مجلس الأمن مع الأمين العام.

يؤيد وفدي مواصلة استعراض أداء الهيئات الفرعية التي أنشأها المجلس للتصدي لويلات الإرهاب، فضلا عن البدء المبكر في عملية تأمل في كيفية زيادة تحسين وتعزيز مختلف النظم التي وضعت في السنوات الأخيرة، لا في ضوء العبر المستخلصة فحسب، بل أيضا في ضوء استمرار تصاعد الأنشطة الإرهابية في كل أرجاء العالم.

ورومانيا يحدوها الأمل أن يتسنى تقديم إرشاد سياسي متجدد في هذا الميدان على أعلى المستويات من قبل زعمائنا عندما يتجمعون في نيويورك في أيلول/سبتمبر. وفي ذلك الصدد، نرحب بالمقترحات الحديثة التي قدمتها النرويج بهدف توفير محتوى ملموس بقدر أكبر فيما يتعلق بالفقرات ذات الصلة من مسودة الوثيقة النهائية لمؤتمر القمة. وإن رومانيا، مع الدول الأعضاء من كل أقاليم الكرة الأرضية، تؤيد تأييدا تاما مبادرة أوسلو الجريئة الحسنة التوقيت.

إن جهد مكافحة الإرهاب يجب أن يكون مسعى شاملا للنظام كله وأن تضطلع به منظومة الأمم المتحدة بأسرها. فهو لا يمكن استدامته بصورة تامة بالإجراءات المتخذة على مستوى مجلس الأمن وحده. وتشكل التدابير الأخيرة التي اتخذها الأمين العام بتشكيل فرقة عمل مشتركة بين الإدارات لمكافحة الإرهاب، داخل الأمانة العامة، مثالا

جيدا على تبني الجهود الرامية إلى تجميع الطاقات وتحسين التنسيق فيما بين المساهمات القيمة الكثيرة التي يقدمها كل قطاع في الكفاح العالمي ضد تهديدات الإرهاب الماثلة في كل مكان وفي سبيل منع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على مختلف شُعَب الأمانة العامة، لا سيما الشعب التابعة لإدارة الشؤون السياسية وإدارة شؤون نزع السلاح، التي تقدم دعما قيما لعمل اللجان الثلاث. ويحدونا الأمل أن تواصل الأمانة العامة جهودها القيمة لمساندة العمل في ميدان مكافحة الإرهاب بشعور من الأولوية والعجالة التي يفرضها هذا التهديد باستمرار على مواطنينا.

إن أفرقة الخبراء التي تساعد اللجان الثلاث في أنشطتها تؤدي عملا جيدا، وهذه مناسبة ميمونة لنا لنشيد بالخبراء على روحهم المهنية وتفانيهم للقضية. إن الوقوف على أهبة الاستعداد على الصعيدين الوطني والعالمي لمكافحة الإرهاب لا يمكن الاستعاضة به عن العمل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

وأمام مجلس الأمن، ولاسيما الدوائر المعنية بمكافحة الإرهاب، فرصة جيدة في مناسبة الاجتماع الرفيع المستوى القادم الذي سيعقده الأمين العام مع رؤساء المنظمات الإقليمية الشريكة لكي يوجه رسالة قوية بضرورة العمل المشترك ضد الإرهاب العالمي وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

وفيما يتجاوز الولايات المختلفة المناطة باللجان الثلاث، فإنها تتشاطر شواغل وتحديات وقوى مشتركة. ولذلك، لا بد من توجيه عملها نحو كفالة قيام مجلس الأمن بجهد متماسك وترجمة ذلك العمل إلى مجمع مشترك للخبرات والمعارف. وإنشاء قاعدة بيانات موحدة سيساعد اللجان على إنجاز ولايات الرصد المناطة بها، ويساعد الدول الأعضاء أيضاً على مواصلة تنفيذ قرارات مجلس الأمن بفعالية مع تجنب الازدواجية والتداخل. كما أنه يمكن أن يساعد في التغلب على مسألة الإرهاق الذي تسببه عملية الإبلاغ، والتي أثيرت لبعض الوقت في نقاشاتنا.

وينبغي أن تظل الشفافية سمة رئيسية لعملنا. ولكن، يجب أن تطبق في الاتجاهين. فعلى مجلس الأمن ولجانه إحاطة الأعضاء علماً بانتظام بما يتحقق من تقدم وأوجه القصور التي يتم تحديدها إبان عملها. وعلى الدول الأعضاء، من جهتها، أن توفر لمجلس الأمن معلومات شاملة عن جهودها لتنفيذ القرارات. ولا يمكن للجان أن تنجز ولاياتها على النحو الواجب إن لم يتم الوفاء بمتطلبات الإبلاغ الوطني بانتظام. فبدون معلومات، لا يستطيع المجلس أن يقيِّم ما تحقق حتى الآن من حيث التنفيذ وما هي الإجراءات الإضافية المطلوبة لتحسين دفاعاتنا المشتركة ضد الإرهاب.

ولدي إشارة ختامية إلى العمل الذي أتولى مسؤوليته المباشرة، أود أن أشير إلى أن الرقم ١٥-٤٠ يمثل مجموع النقاط في مباراة لكرة المضرب، والنتيجة لصالح اللاعب مرسل الكرات. والمجتمع الدولي يواجه الآن وضعاً مماثلاً يبعث على القلق إزاء تزايد الإرهاب وتصاعد احتمالات انتشار أسلحة الدمار الشامل بشكل غير مشروع. ولذلك، يجب أن يرسل المجتمع الدولي كراته بحسم وفعالية حتى يكتب له الفوز.

السيد شينغ جينغي (الصين) (تكلم بالصينية): وفد الصين يشكر السفراء لوي وميورال وموتوك على إحاطاتهم الإعلامية بشأن أعمال اللجان الثلاث التي يترأسونها وخططهم للمرحلة التالية من أنشطة تلك اللجان. ونشكرهم على ما بذلوه من جهد لتيسير عمل اللجان الثلاث. كما أود أن أشيد بالرئاسة الدانمركية الجديدة للجنة مكافحة الإرهاب على العمل الفذ الذي اضطلعت به.

ونغتنم هذه الفرصة لندين بشدة الهجمات الإرهابية التي شهدتها لندن مؤخراً. ونعرب عن تعازينا للضحايا ولأسرهم. وهذا الحادث يوضح مرة أخرى أنه ما زال هناك عمل كثير في الكفاح ضد الإرهاب الدولي.

أبدي الآن بعض الملاحظات بشأن عمل اللجان الثلاث: لجنة القرار ١٢٦٧ ، ولجنة مكافحة الإرهاب، ولجنة القرار ١٥٤٠. فهذه اللجان الثلاث، كهيئات فرعية منبثقة عن مجلس الأمن، تقوم بدور فريد وهام في الكفاح العالمي ضد الإرهاب. وما زلنا نشجع تلك اللجان على تعزيز التنسيق والتعاون فيما بينها في جمع وتبادل المعلومات. وينبغي لكل من مجموعات الرصد التابعة لهذه اللجان، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب والمجموعات المختلفة للخبراء أن تركز عملها وفق ولاية كل منها ونطاق أنشطتها. وفي الوقت نفسه، ينبغي تعزيز التعاون الأفقي تحقيقاً لمزيد من الفعالية وتلافياً للازدواجية. وينبغي لهذه اللجان أيضاً أن تنسق أنشطتها فيما يتصل باستعراض التقارير القطرية وأن تستفيد كل منها من التجارب الناجحة للأخرى. وعلى اللجان الثلاث أن تواصل تعزيز الحوار والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة ومع مؤسسات أسرة الأمم المتحدة بغية تعزيز التعاون في إطار الكفاح العالمي ضد الإرهاب.

وتولي الصين أهمية كبيرة للجنة القرار ١٢٦٧ لدورها المركزي ضد القاعدة والطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات. وستكون المشاورات واعتماد قرار جديد على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لعمل هذه اللجنة في المستقبل. ونأمل أن يعزز ذلك القرار توافق الآراء الذي تم التوصل إليه مؤخراً بين كل الأطراف بشأن تحسين نوعية القائمة الموحدة وتعزيز إجراءات الجزاءات وتشجيع مزيد من الأعضاء على تقديم القوائم.

والصين تتطلع إلى أن تباشر المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب عملها بالكامل. ونأمل أن تنجز هذه اللجنة المزيد، بدعم المديرية عالية الكفاءة وطاقم موظفيها الكامل على أن يمضي عملها على النحو الواجب. وبناء على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ستواصل الصين المشاركة بنشاط في مناقشات اللجنة بشأن تحديد أفضل الممارسات من حيث تمويل مكافحة الإرهاب، بغية التوصل إلى توافق في الآراء ومساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ قرارات المجلس.

ويسر الصين أن تلاحظ أن لجنة القرار ١٥٤٠ يمضي عملها بسلاسة. ونعتقد أن الأولوية في عمل هذه اللجنة خلال المرحلة التالية ينبغي أن تعطى لمواصلة دراستها الجادة والموضوعية للتقارير القطرية وأن تحث البلدان التي لم تقدم تقاريرها بعد على أن تفعل ذلك في أقرب وقت. وينبغي للجنة كذلك أن توفر للبلدان المساعدة التي تحتاج إليها فيما يتعلق بتنفيذ قرارات المجلس.

والصين تقف بحزم ضد الإرهاب بجميع أشكاله. وسنعمل بنشاط مع كل البلدان الأخرى، متوخين أعلى درجات اليقظة في كل الأوقات. وسوف نعزز تعاوننا لمكافحة الإرهاب ونواصل بذل جهود لا تكل من أجل القضاء عليه. وسنواصل المشاركة بنشاط في عمل اللجان الثلاث وسنعمل مع كل الأطراف المعنية لتيسير التنفيذ الكامل والناجع لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم أيضاً باسم الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان البلدان المنضمان إلى الاتحاد بلغاريا ورومانيا، والبلدان المرشحان تركيا وكرواتيا، وبلدان عملية تثبيت الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحها ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والعضوان في المنطقة الاقتصادية

الأوروبية أيسلندا والنرويج، فضلاً عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

أود أن أشكر رؤساء اللجان الثلاث على إحاطاتهم الإعلامية.

في كل مرة يجتمع المجلس للاستماع إلى إحاطات من رؤساء هذه اللجان، نردد أن خطر الإرهاب ما زال قائماً. وهذا ليس بالكلام المرسل بل هي حقيقة كئيبة. فالأحداث التي وقعت مؤخراً في المملكة المتحدة وفي تركيا والشرق الأوسط هي تذكرة حزينة بالتحديات الأمنية التي تواجه العالم. وهذه مسألة تؤثر علينا جميعاً. وكانت إدانتنا لهذه الهجمات واضحة، ورسالتنا كانت هي الأخرى واضحة: إن الإرهابيين الذين يسعون إلى استخدام العنف لفرض آرائهم لن ينجحوا في مسعاهم.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم الأمم المتحدة في جهودها لمكافحة الإرهاب. وفيما يتصل بمؤتمر القمة القادم في أيلول/سبتمبر، يعلق الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة على استخدام لهجة قوية في الوثيقة الختامية التي تدين الإرهاب. وسوف نواصل الالتزام بتنفيذ خطة عمل الاتحاد الأوروبي بشأن مكافحة الإرهاب. وإلى جانب ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي ينظر في إطار لجنة مكافحة الإرهاب هذه في تحديد ما إذا كانت هناك إجراءات إضافية مطلوبة وفي أي مجال. ونعتزم إتمام ذلك الاستعراض بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

أما بالنسبة لعمل لجنة القرار ١٢٦٧، فإننا نقدر الزيارات التي قام بها السفير ميورال بصفته رئيساً للجنة جزاءات القاعدة والطالبان المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩). وقد سعد موظفو الاتحاد الأوروبي بشكل خاص بالاجتماع مع السفير والوفد المرافق له خلال زيارته لبروكسل مؤخراً. وتطوع أعضاء الاتحاد الأوروبي، وفي هذه الحالة هولندا والمملكة المتحدة، بالاجتماع مع اللجنة لمناقشة إجراءاتهم الوطنية لتنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩).

كما أن منسق الاتحاد الأوروبي المعني بمكافحة الإرهاب، السيد غيس دي فريس، أبلغ لجنة ١٢٦٧ ولجنة مكافحة الإرهاب بالعمل الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب.

ويود الاتحاد الأوروبي أيضا أن يشيد بعمل فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات التابع للجنة ١٢٦٧. ويحدونا الأمل أن نتلقى قريبا التقرير الثالث للفريق ونتطلع إلى تمديد ولايته في مشروع القرار الجديد المقبل. وفي سياق مشروع القرار ذاك، يود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد على موقفه وموقف الدول الأخرى المعروف جيدا بشأن أهمية احترام حقوق الإنسان في جميع السياسات المتعلقة بمكافحة الإرهاب. ووجود قدر اكبر من الشفافية أمر طيب، مثله مثل تقديم توجيه أوضح بشأن إدراج الأسماء في القوائم ورفعها منها والاستثناءات الإنسانية.

وبالنسبة إلى لجنة مكافحة الإرهاب، يبقى الاتحاد متقيدا تماما بالالتزامات التي حددت بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، ويواصل الاتحاد العمل لضمان التنفيذ الكامل لهذه الالتزامات. وقد سررنا على نحو خاص لتمكننا من المشاركة في الزيارات التي قامت بها مؤخرا المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب إلى ألبانيا وكينيا والمغرب. ونتطلع إلى البناء على ذلك التعاون. ويشكل وصول خبراء إضافيين إلى المديرية خطوة ايجابية. ونرحب بالعمل الذي تنجزه المديرية بالفعل، ونتطلع إلى أن نشهد المديرية بأسرها وقد أصبحت عاملة بشكل كامل في أقرب وقت ممكن.

وإذ انتقل إلى لجنة ١٥٤٠، فإن وصول خبراء إضافيين للعمل مع اللجنة نبأ جدير بالترحيب. ويسرنا أن

نتبين من برنامج العمل أن جميع التقارير الوطنية الأولى ستجري دراستها في الفترة التي يغطيها برنامج العمل. ولئن كنا مسرورين لملاحظة أن العديد من الدول الأعضاء قدمت الآن تقاريرها الأولى إلى لجنة ١٥٤٠، فإننا نحث الدول المتبقية التي لم تفعل ذلك بعد على أن تحذو حذو هذه الدول. ولن يعمل عدم تقديم التقارير إلا على تقويض جهود اللجنة.

وسيضطلع الاتحاد الأوروبي بدور كامل في مجال تقديم المساعدة التقنية في سياق جميع اللجان الثلاث. وسيوطد الاتحاد الأوروبي عملنا مع البلدان الثالثة التي تحظى بالأولوية، من خلال زيادة الالتزامات الجماعية لكل بلد على حدة بتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات، كما أننا سنسعى إلى دعم هذه البلدان، بما في ذلك دعمها في مجال مكافحة انتشار التطرف وتمويل الإرهابيين.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتعاون المستمر بين اللجان الثلاث وخبرائها. ونود كثيرا أن نشهد استمرار ذلك التعاون.

كما أود أن اغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد على تأييد الاتحاد الأوروبي التام لاقتراحات الأمين العام بوضع استراتيجية شاملة للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. ولذلك، نرحب بقرار لجنة حقوق الإنسان تعيين مقرر خاص لتقديم التوجيه والمشورة إلى الدول بشأن كفالة أن تتماشى جهود مكافحة الإرهاب مع القانون الدولي لحقوق الإنسان. ونأمل أن يصدق المجلس الاقتصادي والاجتماعي على هذا القرار في الأيام المقبلة.

ويرحب الاتحاد بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في الجمعية العامة بتاريخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ بشأن الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي (قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٩٠). ونناشد جميع الأعضاء في الأمم المتحدة التوقيع على الاتفاقية خلال مؤتمر القمة المقرر عقده في أيلول/سبتمبر. ونولي أهمية كبيرة وخاصة للإبرام المبكر لاتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي، وسنعمل صوب هدف اعتماد هذه الاتفاقية خلال الدورة الستين للجمعية العامة.

السيد كيتاوكا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أرحب برؤساء لجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة وحركة طالبان، ولجنة مكافحة الإرهاب، ولجنة ١٥٤٠، وان أعرب أيضا عن تقديري للإحاطات الإعلامية التي قدموها.

ويود وفدي، أولا وقبل كل شيء، أن يعرب عن خالص تعازيه لأسر ضحايا التفجيرات الإرهابية المتزامنة التي وقعت في لندن بتاريخ ٧ تموز/يوليه. كما يحدونا الأمل في الشفاء العاجل للذين أصيبوا بجروح. وكما في حالة تفجيرات قطار مدريد والهجمات بغاز الأعصاب على شبكة السكك الحديد النفقية في طوكيو، تم إزهاق أرواح بريئة باستهداف الهجمات الإرهابية لشبكات النقل الجماعي، مما يشكل بالتأكيد أكثر عمل مستحق للشجب يمكن تخيله.

وكما هو واضح من التفجيرات الإرهابية التي وقعت في لندن، ما زال الإرهاب يمثل تهديدا مباشرا لنا جميعا، مثل التهديد الذي يمثله خطر وقوع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في أيدي الإرهابيين. ودأب مجلس الأمن على العمل الجدي للتصدي لتلك التهديدات. وعقب الجلسة التي عقدها المجلس بشأن هذا الموضوع في نيسان/ابريل (انظر S/PV.5168)، فإن المجدي على نحو بالغ أن رؤساء اللجان الثلاث قدموا اليوم توضيحات جلية عن العمل الذي أنجزته لجانهم والخبراء، وشرحوا برامج مجلس الأمن بأسره المكرسة للمهمة المشتركة المتمثلة في مكافحة الإرهاب. وسيكفل

تعميق التعاون بين تلك اللجان تطوير سياسية عامة فعالة لمكافحة الإرهاب.

وأود أن أؤكد على أربع نقاط لعلها تساعد على مواصلة تعزيز عمل اللجان الثلاث.

أولا، لقد أصبح واضحا مرة أخرى من التفجيرات الإرهابية التي وقعت في لندن أن الأمر الذي يحظى بأهمية قصوى هو الاتخاذ العاجل لتدابير وقائية لمكافحة الإرهاب. ويشكل تعزيز تبادل المعلومات والتعاون احد تلك التدابير. وإضافة إلى الترتيبات الثنائية، من المهم أن يشجع مجلس الأمن الدول الأعضاء على استخدام المعلومات والخبرات التي بحوزة هيئات مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (انتربول) ومنظمة الطيران المدني الدولي وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. وستمكن تلك الجهود الدول من منع دخول الإرهابيين إليها عن طريق تبادل المعلومات عن جوازات السفر المفقودة أو المسروقة، فضلا عن قمع تمويل الإرهابيين.

ثانيا، إن من الجوهري أيضا بطبيعة الحال بناء قدرات الدول في هذا الصدد. وأكملت لجنة مكافحة الإرهاب جولتها الأولى لزيارة البلدان، التي بدأت في آذار/مارس من هذا العام. وتعتبر اليابان تلك الزيارات مفيدة في بناء قدرة الدول التي شملتها الزيارات. وتتوقع حكومتي أن تعزز لجنة مكافحة الإرهاب جهود الدول التي شملتها الزيارات وان تحدد اللجنة المجالات المطلوب فيها تقديم المساعدة من المجتمع الدولي، الأمر الذي ييسر بالتالي التقديم الفعلي للمساعدة والبلوغ الفعال للأهداف المنشودة. وفي ذلك الصدد، سنراقب عن كثب التقدم المحرز في نهاية هذا العام. ولا بد من أن تتشاطر لجنة مكافحة الإرهاب المعلومات المتعلقة باحتياجات الدول الأعضاء من المساعدة التي تقدم إلى لجنة الجزاءات المفروضة على القاعدة وطالبان ولجنة ١٥٤٠. وستواصل اليابان تقديم المساعدة الثنائية لبناء القدرات.

ثالثا، بغية منع انتشار الإرهابيين والأعمال الإرهابية، ما زال تحسين وتعزيز تدابير فرض الجزاءات أمرا ضروريا. وفي ذلك الصدد، ونتيجة للمناقشة التي جرت مؤخرا بشأن مشروع القرار الجديد عن لجنة الجزاءات المفروضة على القاعدة وطالبان، فان حكومتي تتوقع أن نتمكن قريبا من اتخاذ قرار بشأن سبل تحسين وتعزيز تدابير الجزاءات – على سبيل المثال، عن طريق اتخاذ إجراءات أكثر وضوحا حتى تكون القائمة الموحدة للجنة أيسر استخداما للدول الأعضاء، وتعزيز التعاون بين اللجنة والانتربول ووضع نظام للتنفيذ الفعال لتدابير تجميد الأصول. وفي ذلك الصدد، تقدر اليابان التقارير التي أعدتها لجنة ١٢٦٧ وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات التابع للجنة. ونحن على يقين، في ما يتعلق بمناقشة اليوم، بأن التقارير ستسهم إسهاما كبيرا في تحسين وتعزيز تدابير الجزاءات.

رابعا، في مكافحة الإرهاب، إن تعاون الدول الأعضاء الكامل في جهود الأمم المتحدة، أمر لا غنى عنه في المطاف الأخير. ومثلما أبرزت اليابان في مناسبات عدة أخرى، فإنها تود أن تحث الدول الأعضاء على الانضمام إلى اتفاقيات وبروتوكولات مكافحة الإرهاب الـ ١٢ وتنفيذها، بوصف ذلك مسألة ملحة وكذلك تحثها على التوقيع على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي في مرحلتها المبكرة. وفي الوقت نفسه، من الأساسي للمجتمع الدولي أن يعلن بوضوح أنه لا يجوز تبرير أو إضفاء المشروعية على استهداف المدنيين وغير المقاتلين وقتلهم بذريعة أي قضية أو مظلمة، وأن يتعاون في إنهاء المفاوضات بشأن مشروع الاتفاقية الشاملة عن الإرهاب الدولي بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

وعلى الرغم من أن إعداد تشريعات وطنية وتدابير لتنفيذ القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والقرارات الأخرى ذات الصلة يتسم بالصعوبة ويستغرق وقتا طويلا، تظل الطريقة السليمة لمكافحة الإرهاب مواصلة إحراز تقدم مطرد في ذلك الجهد. وسيواصل مجلس الأمن السعي إلى توفير ما يلزم لآلية ملائمة لسياسة مكافحة الإرهاب ولكفالة توفير المساعدة الضرورية للدول الأعضاء التي تحتاج إليها وتطلبها. ولتيسير ذلك، فإن التعاون، من قبيل تقديم التقارير من دون تأخير وتوفير المعلومات لكل لجنة، أمر أساسي.

لا توجد دولة متقدمة النمو أو نامية في مأمن عن تهديد الإرهاب. فكل دولة، تدرس دائما سبل تمكين شعبها من العيش في عالم آمن، وإن الأمم المتحدة تتصدر مساعي جمع وتشاطر معارف وخبرات الدول الأعضاء في ذلك الصدد.

وتؤيد اليابان توصية الأمين العام كوفي عنان بتنفيذ استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب. وتتوقع حكومة بلدي أن يقبل جميع رؤساء الدول توصية الأمين العام في مؤتمر القمة المقرر عقده في شهر أيلول/سبتمبر. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل حكومة بلدي تعاونها الكامل في العمل الذي تضطلع به اللجان الثلاث.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): هذه أول جلسة علنية لنا عن الإرهاب بعد أن ذكرتنا مرة أخرى الأحداث المأساوية في لندن بتلك الآفة، وأيضا بإلحاحية وضرورة مضاعفة جهودنا لمكافحتها.

في إطار إصلاح الأمم المتحدة، لدينا الآن فرصة للتوصل إلى اتفاق على تعريف للإرهاب ووضع رد دولي منسق وشامل ومتكامل على ذلك التهديد. ونرحب بالاقتراحات التي قدمها الأمين العام ونعتبرها أساسا جيدا لمناقشة أوسع نطاقا بشأن تلك القضية.

وينبغي أيضا للاستراتيجية الشاملة لمكافحة الإرهاب أن تعالج، على نحو ملائم، الأسباب الجذرية للإرهاب بوصف ذلك أكثر السبل ملاءمة لتقليل إغراءات اللجوء إلى ذلك النمط من أنماط العنف. ومن ضمن الأساليب الممكنة، قد تتضمن تلك الاستراتيجية الدبلوماسية الوقائية وإدارة الأزمات والنهوض بالتنمية الاجتماعية والسياسية. ومن المعروف جيدا أن الحالات المرتبطة بالقمع السياسي والثقافي والاجتماعي تمهد لبيئة تيسر نمو التطرف.

وأود أن أضم صوتنا لنداء الأمين العام بدعوة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى بذل جهود كبيرة في محاولة إبرام الاتفاقية بشأن الإرهاب التي نحن بحاجة إليها في أقرب وقت ممكن. وينبغي أن تراعي تلك الاتفاقية احترام القانون الدولي وسيادة القانون واتباع الإجراءات الواجبة. وإننا نعتبر الأفكار التي قدمها الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير نقطة بداية مفيدة لتلك العملية. وتؤمن البرازيل بأن اتفاقية شاملة كهذه ينبغي أن تستند إلى تعريف واضح ومتفق عليه للإرهاب.

ونشكر السفيرة إيلين لوي على إحاطتها الإعلامية الموضوعية وعلى إدارتها الفعالة والدينامية للجنة مكافحة الإرهاب. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر المدير التنفيذي لإدارة مكافحة الإرهاب، السيد هافيير روبيريز، وفريقه. إننا نقر بأن مكتب السفير روبيريز عدد موظفيه أقل من العدد المطلوب، ولكننا نأمل أن تعالج تلك المشكلة في المستقبل القريب.

وتؤيد البرازيل الإصلاح الحالي لإدارة مكافحة الإرهاب وتتوقع أن تزاول أعمالها كاملة في أقرب وقت ممكن بغية تنفيذ برنامج عملها الطموح في ظل السياسة

الإرشادية للعضوية العامة للجنة. وأغتنم هذه الفرصة لكي أكرر مجددا الحاجة إلى السماح بالتمثيل المنصف لجميع المناطق والتقاليد القانونية في أمانتها. ومن الضروري أن تعزز الإدارة قدرتها بغية التيسير الأفضل للمساعدة التقنية إلى جميع الدول المهتمة بذلك. وتشجع البرازيل بقوة الدول التي قد تستفيد من هذا التعاون على أن تطلب المساعدة. وينبغي أن تصبح اللجنة جهازا للإرشاد في مجال السياسة – وهي بالفعل كذلك – وميسرا مؤهلا للمساعدة التي تقدم للدول الأعضاء، والتي يمكن الحصول عليها من خلال زيادة الحوار مع الدول والشركاء الدوليين المهتمين في إطار القانون الدولي الحالي.

ومثلما يفرض القرار ١٥٣٥ (٢٠٠٤)، تأمل البرازيل أن تتمخض زيارات اللجنة إلى الدول، بموافقتها، عن حصول اللجنة على فهم أكثر استفاضة للحالة في تلك البلدان، بما في ذلك معرفة متعمقة تفصيلية في الصعوبات التي قد تواجهها الدول في تنفيذ القرار، مثلما ذكرت السفيرة لوي هذا الصباح. ومن الأساسي ترسيخ آلية المتابعة الملائمة لتلك الزيارات بغية كفالة المراعاة الملائمة للمساعدة التقنية والاحتياجات الأخرى التي تم تحديدها

ويشكر وفد بلادي السفير سيزار ميورال على إحاطته الإعلامية عن أنشطة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩). ونشاطره تصوراته عن أعمال الإرهاب وعن تأثيرها المحتمل على عمل لجنة القرار ١٢٦٧. وتسرنا النتائج الطيبة لزيارته الأولى لدول مختارة، مثلما يرد في ولاية القرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤). ويمكن للآراء التي أعربت عنها الدول بشأن مدى جودة قائمة الأفراد والكيانات المرتبطة بالقاعدة و/أو الطالبان، وأيضا الحاجة إلى تحسين إجراءات الإدراج أو الحذف، أن تساعد العمل المستقبلي للجنة. ويجب البدء في العمل من أجل تحسين تدابير الإدراج والحذف والاستثناء، مثلما اقترح السفير ميورال. وإن تحسين تلك الإجراءات سيشجع الدول الراغبة عن تقديم أسماء للقوائم على أن تفعل ذلك.

وتُقدم المفاوضات الجارية بشأن قرار جديد، وفقا للفقرة ٣ من القرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤)، فرصة متميزة لتحسين عمل اللجنة وللتركيز على بعض من مهامها الأكثر أهمية. وإن الاتفاق على تعريف للمصطلح ''المنتسبين لأسامة بن لادن والقاعدة وطالبان'' سيساعد بالتأكيد على زيادة دقة القائمة الحالية للأفراد والكيانات. وبصياغة ذلك التعريف ينبغي أن نصبح قادرين على إيجاد توازن بين الحاجة إلى جعله شاملا والحاجة إلى احترام الحقوق الفردية وتجنب ارتكاب الأخطاء. ولدى التعامل مع قضية رفع الدول تقارير إلى اللجنة، يتعين علينا أن نكفل أن الشكل والتواتر المعتمدين لن يجعلا الإجراء مثقلا بالأعباء على الأعضاء الذين يفتقرون إلى الموارد.

وأشكر أيضا السفير مهنيا موتوك على إحاطته الإعلامية عن أنشطة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). واستنادا إلى الردود الإيجابية من الدول الأعضاء، تمكنت لجنة القرار ١٥٤٠ من إحراز تقدم مطرد في فحص التقارير الوطنية ذات الصلة. وتسرنا رؤية أنه يمكن الانتهاء من النظر في الجولة الأولى من التقارير الوطنية بعد وقت قصير وأن اللجنة ستكون قادرة على رفع تقرير شامل إلى المجلس في عام ٢٠٠٦.

ويؤيد وفدي دعوة الرئيس إلى تشجيع الدول الأعضاء التي لم ترفع تقاريرها حتى الآن على القيام بذلك. ونحن على ثقة بأن اللجنة على استعداد لأن تنظر في أي طلب للمساعدة الفنية في إطار إعداد التقارير أو في تنفيذ أحكام القرار. وأعتقد أن اتخاذ التدابير الرامية إلى تعزيز قدرة اللجنة على الاستجابة إلى تلك الطلبات وعلى تسهيل المساعدات يجري على قدم وساق.

وبالنسبة للبرازيل، فإن مجرد وجود أسلحة الدمار الشامل في أيدي أطراف غير حكومية، أو حتى في أيدي الدول، هو أمر مثير للقلق الشديد. وفضلا عن دعوتنا إلى نزع مثل هذه الأسلحة نزعا كاملا وقابلا للتحقق منه ولا رجعة فيه من جانب الدول الحائزة لها، فإننا نعتقد أن التهديد الذي تمثله إمكانية حصول الإرهابيين على هذه الأسلحة له أهمية بالغة أيضا ويتطلب إجراءات ملائمة. وتبدو هذه المسائل مترابطة بشكل وثيق.

وتعتقد البرازيل أن مجلس الأمن يمكنه أن يستفيد من الأعمال التي تقوم بها لجنة القرار ١٥٤٠ إذا دعت الحاجة إلى تحديد المعايير المشتركة وتعريف أفضل الممارسات. وقد أسعد وفدي أن ينضم إلى توافق الآراء في الجمعية العامة، في نيسان/إبريل، عندما اعتمدت الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، والتي عالجت مسألة الامتلاك أو الاستخدام غير المشروع للأجهزة والمواد النووية من جانب الأطراف الفاعلة غير الحكومية. وقد أظهر ذلك تصميم الأمم المتحدة على اتخاذ إجراءات بشأن هذه المسائل، وأظهر كذلك أن هناك فرصة قائمة للحوار والتوافق. إن وفدي على استعداد لتأييد نظر الجمعية العامة في وضع خطوط عمل عريضة لإجراءات ترمي إلى منع الإرهابيين من الوصول إلى أسلحة الدمار الشامل. وما من شك في أن ذلك سيزيد من الكفاءة الأكيدة لنهجنا فيما يتعلق بالتهديدات، وسيكون بنفس الروح التي مكنتنا بها الاتفاقيات الـ ١٢ من التصدي للإرهاب بكل جوانبه.

السيدة لوي (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): أدلي بهذا البيان بصفتي ممثلة لبلدي. وقبل أن أبدأ، أود أن أعبر عن تأييد الدانمرك الكامل للبيان الذي أدلت به المملكة المتحدة.

إن نظام الجزاءات الخاص بالقاعدة والطالبان ما زال اليوم كما كان دائما على نفس الدرجة من الأهمية في الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب. وإن لجنة القرار ١٢٦٧، بدعم من فريق الرصد التابع لها، تسعى إلى ضمان تحديث الجزاءات وإبقائها ذات صلة وكافية لمكافحة التهديدات المتغيرة باستمرار من جانب القاعدة والطالبان والمرتبطين بهما.

إن تلقي اللجنة لأعداد متزايدة من الأسماء تضاف إلى قائمتها الموحدة يمثل تطورا يدعو إلى الارتياح. غير أن بعض الدول أعربت عن قلقها حيث أن إجراءات إضافة وحذف الأسماء في القائمة لا تفي بمتطلبات الإجراءات السليمة. وقد ذهبت بعض البلدان إلى حد الإعلان عن أنها لن تتمكن من تقديم أسماء لضمها إلى القائمة قبل أن تتم معالجة تلك الشواغل.

وسواء كان الخلل في سلامة الإجراءات حقيقيا أم لا، فإنه من المهم أن تتم معالجة الشواغل. وينبغي تفادي تكون انطباع لدى عدد من البلدان بأن جزاءات مجلس الأمن لا تستند بشكل راسخ إلى مبادئ الإجراءات الأصولية. وتتطلب هذه المسألة العناية الفورية من جانب أعضاء مجلس الأمن.

وفي معرض جهودنا لمكافحة الإرهاب الدولي من الضروري أن نجد التوازن السليم بين العمل الوقائي والسريع ضد الإرهابيين من جهة، والضمانات الملائمة للأفراد من جهة أخرى، لا سيما للمستهدفين بصورة غير عادلة. ومن الأهمية بمكان أيضا أن نضطلع بجهودنا مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وفي الوقت ذاته، علينا بطبيعة الحال أن نتأكد من أن مجلس الأمن هو الذي يقرر إضافة الأسماء إلى القائمة أو حذفها منها. وفي رأينا أن هذا سيعزز من مصداقية نظام الجزاءات، وسيزيد من فعالية هذا النظام من خلال توفير المزيد من الضمانات لتفادي إدراج أسماء في القائمة لا تستحق أن تكون مدرجة فيها. وفضلا عن ذلك، فإن

تحسين إجراءات الحذف من القائمة لن يضعف بأي حال فعالية الإجراءات الوقائية ضد الإرهابيين. إن الأشخاص أو الجماعات المدرجين في القائمة سيتم الإبقاء عليهم فيها وسيخضعون للإجراءات الوقائية إلى أن تقرر اللجنة خلاف ذلك.

ويمكننا أن نحقق التقدم في هذا المجال من خلال إنشاء آلية استعراض تنظر في طلبات الحذف من القائمة من جانب الأفراد المتضررين والكيانات المتضررة. ومن الممكن تفويض هذه الآلية بأن تطلب معلومات غير سرية من اللجنة، مما سيمكن الآلية من أن تكون على علم بأنشطة اللجنة بصورة منتظمة. وبعد أن تنظر آلية الاستعراض في إحدى الشكاوى تقوم برفع توصية إلى اللجنة. ومن شأن اللجنة أن تؤيد أو ترفض التوصية، وبذلك يبقى اتخاذ القرار بهذا الشأن في عهدة مجلس الأمن. وستكون هذه الآلية بمثابة صمام أمان بالنسبة لحالات لا أساس لها من الصحة، وبالتالي لا وجوب للنظر فيها من جانب اللجنة. إن الدانمرك على استعداد لمناقشة هذا الاقتراح أو أي اقتراح بديل مع أعضاء المجلس من أجل المضي قدما.

وعلى أساس هذه الخلفية تشارك الدانمرك بنشاط في مفاوضات لتعزيز نظام الجزاءات الخاص بلجنة القرار ١٢٦٧. ونشكر الولايات المتحدة على إعداد مشروع قرار جيد وعلى الأفكار المبتكرة والبناءة الواردة فيه. وتؤيد الدانمرك جميع تلك الأفكار تقريبا تأييدا كاملا. غير أنه من الأهمية بمكان أن يتضمن القرار لغة واضحة حول عزم المجلس على معالجة الشواغل المتزايدة بشأن سلامة الإجراءات.

وقبل أن أختتم، أود أن أعبّر عن دعم الدانمرك الكامل لعمل لجنة القرار ١٥٤٠ وثقتها بهذا العمل على النحو الذي استعرضه رئيس اللجنة. إن اللجنة، بفضل قيادته ودعم خبرائها، ماضية بثبات نحو إنجاز ولايتها. ومع ذلك، ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله، ومن الأهمية بمكان أن تفي الدول بمتطلبات تقديم التقارير.

إن لجنة القرار ١٥٤٠ تمثل عنصرا رئيسيا في جهودنا المشتركة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك وقوعها في أيدي الإرهابيين وغيرهم من الأطراف غير الحكومية. وكما نعلم جميعا، فإن هذا التحدي لا يقل اليوم إلحاحا عما كان في أي وقت مضى.

السيد منونغي (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نود أن نعرب عن تقديرنا لكم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة المشتركة للإحاطات الإعلامية. ونتقدم بالشكر لرؤساء كل من اللجنة الخاصة بالجزاءات ضد القاعدة والطالبان، ولجنة مكافحة الإرهاب، ولجنة القرار ١٥٤٠، على العروض التنويرية عن عملهم.

واسمحوا لي أن أكرر إدانتنا لهجوم الإرهاب الكريه الذي وقع مؤخرا في لندن. وإذ ندين هذه الأعمال الجبانة، فإننا نود التأكيد على أهمية هذه الإحاطات الإعلامية المشتركة في تعميق الوعي بهذا التهديد المستمر للأمن الجماعي وفي تعزيز التصميم على التصدي له.

وفيما يتعلق بولايات اللجان الثلاث، فإن وفدي يحثها على التعاون والتنسيق في أنشطتها من أجل تحقيق أفضل النتائج لعملها. ومن الممكن أن يشمل هذا التعاون تبادل المعلومات قبل وبعد القيام بزيارة الدول، وإنشاء قواعد بيانات مشتركة، وتحديد احتياجات الدول للمساعدات الفنية، وتحديد المانحين المستعدين لتقديم مثل تلك المساعدات الفنية للدول التي تحتاج إليها. ومن الضروري أيضا أن تدرس اللجان الثلاث دراسة مشتركة ودقيقة للأسباب الجذرية للمشاكل المستمرة في عدم تقديم التقارير والتعب من تقديمها. ونرى في أغلب الأحيان أن ما يعتبر نتيجة الافتقار إلى الالتزام هو في الواقع نتيجة الافتقار إلى القدرة.

لقد عمل السفير ميورال بلا كلل من أجل زيادة وعي الدول الأعضاء بشأن التغييرات في طرق عمل القاعدة والطالبان والتصدي لبعض شواغل الدول الأعضاء. ونحن نشيد به على عمله هذا. وفي الوقت الحالي، ينظر المجلس في مشروع قرار جديد لتعزيز آليات الجزاءات القائمة. ووفدي يشعر بالتفاؤل لأن هذا يتيح للمجلس فرصة ممتازة لمعالجة بعض الشواغل الملحة للدول الأعضاء، مثل ضرورة اتباع العمليات الواجبة والشفافية في إجراءات الإدراج على القوائم والشطب منها. ومما يبعث على الارتياح أن دولاً أربعة قد مثلت أمام لجنة القرار ١٢٦٧ لمناقشات متعمقة بشأن تنفيذ نظام الجزاءات. ونعتقد أن هذا التفاعل مفيد لكل من الدول الأعضاء واللجنة على حد سواء.

واسمحوا لي أن أشيد بالسفيرة لوي والأعضاء الآخرين في لجنة مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة على ما تحقق من تقدم ملموس في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وندعو إلى النظر المعجل في التقارير الوطنية بغية التمكن من تحديد متطلبات المساعدة التقنية للدول وتلبيتها في الوقت الملائم.

ونود أن نعرب مجدداً عن موافقتنا على أفضل الممارسات فيما يتعلق بمكافحة تمويل الإرهاب والتي حددتها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. ونأمل أن تستفيد الدول الأعضاء من التوصيات الخاصة بشأن تمويل الإرهاب التي أعدتها الفرقة للتصدي للأنشطة المالية غير المشروعة بشكل ناجع.

ولا يمكن لوفدي أن يتخيل إمكانية حيازة الإرهابيين للوسائل اللازمة للقيام بهجمات نووية أو بيولوجية أو كيميائية لما قد يترتب على ذلك من عواقب وخيمة. ومع ذلك، يؤسفنا أن نلاحظ أن الإرهابيين قد أبدوا رغبة في الحصول على تلك الأسلحة الخطيرة. ولذلك، نثني على السفير موتوك وسائر أعضاء لجنة القرار ١٥٤٠ لاتخاذ الإجراءات اللازمة للنظر في التقارير الوطنية ومراعاة احتياجات الدول من أجل تعزيز تشريعاتها الداخلية ونظم إنفاذ القانون للحيلولة دون انتشار أسلحة الدمار الشامل وحرمان الأطراف من غير الدول من الوصول إلى تلك الأسلحة.

أخيراً، أود أن أشير إلى أن تزانيا بدورها وقعت ضحية هجوم إرهابي. وإننا لن نألو جهداً من أجل حرمان الإرهابيين من أي سبل أو وسائل قد تمكنهم من العمل بفعالية، وذلك من خلال التنفيذ الصارم لكل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بمكافحة الإرهاب.

السيد روستو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بضم صوتي إلى الأصوات التي عبرت عن الشكر لرؤساء اللجان على إحاطاتهم. وأشكر أيضاً موظفي تلك اللجان وموظفي الأمانة العامة على تفانيهم في العمل لمكافحة الإرهاب. فبدونهم، لما تمكن مجلس الأمن من تحمل مسؤولياته فيما يتعلق بالإرهاب بأي فعالية تذكر.

إننا نجتمع في ظلال أحداث لندن ومدريد وبالي وبومباي وممباسا وطابا وتل أبيب وبسلان وبغداد والرياض واسطنبول- وهذه القائمة ليست شاملة لكل الأحداث منذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ولكنها طويلة بما يكفي لبيان مدى إصرار الإرهاب ووصول الإرهابيين إلى كل أركان المعمورة. وهذه القائمة لا تبدأ حتى بخدش سطح الموضوع. والمكتبات مليئة بالكتب عن ما هية الإرهاب وما الذي يدفع الإرهابيين إلى القيام بما يقومون به. والنقطة المهمة هي تلك التي شدد عليها الأمين العام في آذار/مارس من العام الحالي: ”إن المجموعات تستخدم الأساليب الإرهابية لاعتقادها بأنها فعالة“ (بيان صحفي SG/SM/9757). بلى، ما يتعين علينا أن

نفعله كمجتمع دولي هو ألا نستسلم – ألا نستسلم أبداً – للإرهاب.

وقبل بعض الوقت، أبلغ مسؤول سابق بالأمم المتحدة وخبير مرموق في مجال الإرهاب لجنة مكافحة الإرهاب أنه يمكن للأمم المتحدة أن تسهم في الحرب على الإرهاب عن طريق رصد امتثال الدول لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) ومساءلة الدول عن امتثالها. هذا ما يمكن لنا نحن في هذه القاعة أن نفعله لمساعدة من يقفون على خط المواجهة لحماية مواطنينا ومكافحة الإرهابيين.

وفي غضون ثلاث سنوات ونصف السنة، ماذا فعلت لجنة مكافحة الإرهاب؟ باشرت بحوار مستمر مع الدول الأعضاء، وهو حوار لم يسبق له مثيل في تاريخ الأمم المتحدة. ووضعت مكافحة الإرهاب على جدول أعمال أكثر من ٦٠ من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والدولية وشجعتها على مساعدة أعضائها على الوفاء بمسؤولياتهم فيما يتصل بتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وساعدت على بدء جهد منسق لتقديم المساعدة التقنية للدول التي ترغب في تحمل مسؤولياتها لمكافحة الإرهاب ولكن تفتقد إلى القدرة للقيام بذلك. وهذه ليست بالإنجازات القليلة. وضعف القدرة العالمية على مكافحة الإرهاب يعطي للإرهابيين الفرصة والمجال للتخطيط للأنشطة الإرهابية وتنفيذها.

وماذا عن الجهود المتعلقة بفرض الجزاءات على ما يرتبط بالقاعدة والطالبان من أفراد وكيانات؟ إن لجنة القرار ١٢٦٧ تطلب إلى الدول الأعضاء تجميد أصول المدرجين على القائمة وحظر سفرهم وحظر بيع الأسلحة لهم. وبموجب الحظر على السفر، على سبيل المثال، يتعين على الدول الآن أن تحتفظ بقائمة ترقب الوصول في المطارات عملاً بالقرار ١٢٦٧؛ ويعتقد الخبراء في مجال مكافحة الإرهاب أن تلك الخطوة تعوق الإرهابيين عن السفر الجوي التقليدي. كما أدى عمل لجنة ١٢٦٧ إلى تجميد أو مصادرة أكثر من ١٠٠ مليون دولار كان يمكن أن تتاح للقاعدة أو الطالبان.

إن إجراء حوار أكثر تفاعلية وانفتاحاً فيما بين الدول الأعضاء ولجنة القرار ١٢٦٧– كما يتجلى في العدد المتزايد من الإحاطات المقدمة إلى أعضاء اللجنة من قبل ممثلي الدول الأعضاء– هو تطور نرحب به وينبغي أن نشجعه. ومشروع القرار قيد النظر الآن من جانب خبراء المجلس يؤيد مواصلة الحوار بين الدول واللجنة تعزيزاً لتنفيذ الدول الأعضاء لإجراءات الجزاءات. كما أن مشروع القرار يطلب إلى الدول أن تنفذ التوصيات الأربعين لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية وتوصياتها الخاصة التسع بشأن تمويل الإرهاب كجزء من الجهود الرامية إلى تجميد أصول المدرجين في القائمة الموحدة التي تحتفظ بها اللجنة.

وماذا عن الجهود المتعلقة بجعل انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية أكثر صعوبة؟ لقد تغلبت لجنة ١٥٤٠ على مشاكلها المبكرة وهي تشارك بتعمق في حوار مع الدول الأعضاء حول كيفية تنفيذها للقرار وما إذا كان هناك مزيد من الإجراءات يمكن اتخاذها. وبطبيعة الحال، بدأت اللجان الثلاث في العمل معاً بشكل أكثر اتساقاً.

ولئن كان هذا سجل للإنجازات، فعلينا جميعاً أن نعترف بأن الأمم المتحدة يمكن أن تقوم بالمزيد لمكافحة الإرهاب. وأركز على مجالات ثلاثة.

أولاً، علينا أن نقبل بحقيقة أن نشاط مكافحة الإرهاب في حد ذاته له قيمة هامة. والمكافحة الناجعة للإرهاب تفرض أعباء على سهولة الحركة للأفراد والبضائع والخدمات، ومرد هذه الأعباء إلى أفعال الإرهابيين، وليس إلى مكافحة الإرهاب. فإذا كان بمقدورنا تأمين الموانئ والحدود، إلخ، بسهولة وبدون أن يؤثر ذلك على الحياة

العادية، وإذا كان بمقدورنا تحسين الأمن بدون إزعاج للأفراد، نكون قد حققنا القول المأثور لصن زي عن الحرب: إن أعظم انتصار هو ما لا تترتب عليه أي خسائر. علينا ألا نقوض الإجراءات السليمة والقانونية لمكافحة الإرهاب بحجج عقيمة عن الآثار الثانوية المترتبة عليها.

ثانياً، يجب أن نولي مكافحة الإرهاب أولوية قصوى؛ فلا يكفي أن نتحدث عنها. والكل يعرف في هذه القاعة أن إيلاء الأولوية لمكافحة الإرهاب ضرورة غير سارة، لكن الجميع يدركون أنها ضرورة.

ثالثاً، تبقى ثمة مقاومة لتجريم الإرهاب في كل الظروف. فعلى الدول والدول المحتمل قيامها أن تقرر: هل ستأخذ الدعوة إلى وضع حد للإرهاب على محمل الجد؟ هل ستقوم بتجفيف منابع الإرهاب باعتقال وملاحقة كل من يرتكب عملاً إرهابياً أو يدعمه؟ هل ستقوم بذلك حتى وإن بدا أنها تلقي ظلالاً من الشك على قضية توافق عليها؟ أم أنها ستضعف جبهة مكافحة الإرهاب بسبب احتمال حقيقي أو متخيل لعدم اتساق سياستها مع أولويات وطنية أخرى؟ والمشاورات غير الرسمية القادمة بشأن الاتفاقية الشاملة التي تعثرت طويلاً، ستوفر لكل أعضاء الأمم المتحدة فرصة لدعم المكافحة الجماعية للإرهاب مرة وإلى الأبد.

وإذا لم نكن مجمعين ومتحدين على أن مكافحة الإرهاب تحظى بالأولوية الأولى وعلى أن تحمل الكلفات والتغلب على العقبات العملية والسياسية هما حملنا الذي نتقاسمه فإننا إذن سنواجه كفاحا أطول لحماية مواطنينا من الإرهاب.

وبالنظر إلى مسؤولية المجلس عن صون السلم والأمن الدوليين من المناسب أن يكون مجلس الأمن في مركز الجهد المتعدد الأطراف المناوئ للإرهاب. وفعالية المجلس تتوقف إلى حد كبير على كون لجانه أداة متماسكة ومتحدة ضد الإرهاب. وخلال السنوات القليلة الماضية دعا المجلس مرارا وتكرارا لجانه المعنية بمحاربة الإرهاب وهيئات الموظفين التابعة لها إلى التنسيق والتعاون والتعاضد. وهذه الدعوات لم تفض بعد إلى أعمال هامة وتغيير في العمليات. ثمة الكثير الذي ينبغي القيام به. وسيكرر المجلس ذكر هذه الدعوة اليوم بتأييد منا. وفي النهاية، إذا لم تقم اللجان ومجموعات الخبراء بالعمل معا على نحو أوثق مما تفعله في الوقت الحاضر فقد يحتاج المجلس إلى العمل بتوحيد مجموعات الخبراء الثلاث في وحدة واحدة.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): مرة ثانية خاطب السفراء مايورال ولوج وموتوتش مجلس الأمن في نفس الجلسة لتبليغه بنشاطاتهم وجهودهم، كل على رأس لجنته. أود أن أهنئهم ببالغ الإخلاص على جهودهم وإحاطاتهم الإعلامية الممتازة.

هذه المناقشة ما كان توقيتها يمكن أن يكون أفضل. الإرهاب، هذا الحيوان الشرير، رغم أنه أصابه الضعف وتعرض للهجمات على كل الجبهات، يواصل توجيه ضرباته بوحشية لا تطاق، كما نشهد يوميا اختلاط جثث العشرات من المواطنين العراقيين أو الهجمات التي ألقت بوشاح الحداد على عاصمة المملكة المتحدة. وفي الحقيقة أننا بحاجة، إذ نواجه الهجمات التي لا تلين من جانب الجماعات الإرهابية على السكان المدنيين، إلى رص صفوفنا، وتعزيز تعاوننا في جميع ميادين الحملة ضد الإرهاب، ومضاعفة يقظتنا وضمان ألا يساء استعمال كل تشريعاتنا المتعلقة باللجوء السياسي في الأغراض الجنائية.

وفضلا عن ذلك، أود أن أقول إن وفد بلدي يشاطر السفير مايورال رأيه فيما يتعلق بمكونات القاعدة المتميزة الثلاثة ويتفق على أن من المهم للجنة القاعدة/الطالبان أن تركز جهودها على الفئة الثالثة من الإرهابيين الذين

لم يبارحوا أبدا بلدانهم ولكنهم مرتبطون بالقاعدة لأنهم يستلهمون نفس الأيديولوجية كما تستلهمها تلك المنظمة. ولذلك، نود أن يوسع مجلس الأمن المفهوم المقترن بالقاعدة في المشروع قيد النظر الآن، حتى يمكن لنظام الجزاءات أن يكيف على نحو أفضل لمواكبة التهديد الإرهابي.

ونتفق مع السفير مايورال على أن الإحاطات الإعلامية للدول الأعضاء ومؤسسات أخرى من جانب اللجنة هي بالغة الأهمية، ونود أن يجري تنظيم مزيد من تلك الإحاطات الإعلامية. ونهنئ السفير مايورال على قيامه بالزيارة الأولى لبلدان مختارة، وهي زيارة شارك فيها وفد بلدي مشاركة نشيطة. ونشجع الاستعمال الأكبر لهذه الأداة الفعالة بقصد كفالة تنفيذ الجزاءات وفهم مفاهيم الدول في هذا الصدد، وتعزيز الحوار معها على المستوى السياسي.

وفضلا عن ذلك، نهنئ السيد ريتشارد باريت وفريق الرصد، وأيضا أعضاء الأمانة العامة، على المساعدة التي يقدمونها إلى اللجنة. وتقديم فريق الرصد لتقريره الثالث، ونوعية ذلك التقرير، دليل على توفر الروح المهنية لدى الفريق. ونؤيد نشاطات اللجنة مستقبلا بقصد زيادة تعزيز نظام الجزاءات، وبذلك إيجاد بيئة مناوئة لتهديد القاعدة.

ويؤيد وفد بلدي برنامج العمل السادس عشر للجنة مكافحة الإرهاب، ويشمل البرنامج الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ونرحب بالحوار الذي أقامته لجنة مكافحة الإرهاب ورئيسها ومديرها التنفيذي مع الدول الأعضاء، ونشجعهم على مواصلة هذه الجهود. وتعزيز منهج تحديد هوية حاجات الدول في ميدان المساعدة الفنية ينبغي تشجيعه أيضا.

ونرحب بقيام لجنة مكافحة الإرهاب، عن طريق المديرية التنفيذية، بثلاث زيارات إضافية، عملا بالقرار ١٥٣٥ (٢٠٠٤). ونود أن نرى إعداد خارطة للطريق من أجل زيارات في المستقبل، على الرغم من أننا نفهم الصعاب الراهنة التي تواجهها لجنة مكافحة الإرهاب – أي أن المديرية التنفيذية تفتقر إلى عدد كاف من الموظفين وهي ليست عاملة على نحو تام.

ومسألة التأخير في تقديم التقارير من جانب الدول الأعضاء مصدر شغل شاغل يجب حله عن طريق الحوار، حتى تمتثل الدول الأعضاء لالتزاماتها عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). نحن نؤيد اللجنة ورئيسها في العمل الذي ستقوم به هذه الهيئة، ونشجعهما على مواصلة تعزيز الحوار مع كل من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية.

إن الجهود الكبيرة التي تقوم بها الدول الأعضاء عن طريق تقديم التقارير الوطنية، عملا بالفقرة ٤ من القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، تعكس الاهتمام الكبير من جانب المجتمع الدولي بأن يواجه جماعيا التهديد الذي تمثله حيازة الجهات الفاعلة من غير الدول لأسلحة الدمار الشامل. ويرحب وفد بلدي بامتثال ١١٨ دولة عضوا لأحكام القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الذي اتخذناه قبل ما ينيف عن سنة على وجه الدقة. ونأمل في أن البلدان التي لم تقدم بعد تقاريرها ستفعل ذلك في أقرب وقت ممكن ليتاح للجنة الوفاء بالموعد الأخير، موعد نيسان/أبريل ٢٠٠٦، الذي وضع لها ليكون من الممكن أن يقدم إلى المجلس تقرير شامل عن حالة تنفيذ ذلك التقرير.

وإذ نضع ذلك في الاعتبار من المناسب أن تضع اللجنة في هذه المرحلة إطارا مناسبا، يمكنها من تقديم المساعدة إلى الدول التي تطلب المساعدة في تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في أفضل الظروف الممكنة.

وأخيرا، يؤيد وفد بلدي البيان الرئاسي الذي سيدلى به عند نهاية هذه الجلسة.

السيد بوييه (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تكلم الممثل الدائم للمملكة المتحدة بالنيابة عن رئاسة الإتحاد الأوروبي. تؤيد فرنسا ذلك البيان تأييدا تاما. ومع ذلك أود أن أضيف تعليقات قليلة موجزة.

شأننا شأن الذين سبقونا في الكلام تفكيرنا ينصب طبعا على ضحايا هجمات لندن في ٧ تموز/يوليه وفي كوساداسي بتركيا في ١٦ تموز/يوليه، وأيضا الهجمات التي تضرب الشرق الأوسط، وخصوصا في بغداد، كل أسبوع.

إن نشاطات اللجان الثلاث، كما وصفها اليوم رؤساؤها، تعكس نهجنا المختار للعمل لمكافحة الإرهاب في إطار الأمم المتحدة. وفرنسا ملتزمة التزاما بالغا بذلك النهج المتعدد الأطراف. ونحن نعي أيضا أن التقدم ضروري لتعزيز فعالية هذا الجهد الجماعي.

أولا، فإن التعاون فيما بين اللجان الثلاث بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك في إطار ولاية كل منها لا يزال يحظى بالأولوية. وذلك التعاون قائم فعلا؛ وهو بحاجة إلى الاستمرار. وينبغي لها أن تضمن، حيثما أمكن ذلك، تبادل المعلومات، وتتجنب التداخل والبحث عن تأزر الجهود. ومشروع البيان الرئاسي الذي ستتلوه، سيدي، عند نهاية هذه المناقشة مناسب لهذا المجهود.

ثانيا، أود أن أقدم بعض التعليقات فيما يتعلق بكل لجنة من هذه اللجان.

ونفهم أن المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ستبدأ ممارسة عملها أخيرا في شهر أيلول/سبتمبر. وسيمثل ذلك خطوة هامة، لأن المديرية التنفيذية لها دور ضروري تضطلع به في أعمال اللجنة. وفي هذا السياق، نثني على السفيرة لوي لقيامها بدور محوري في أعمال كل من لجنة مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية.

وتعمل لجنة مكافحة الإرهاب من خلال قنوات كثيرة، سأذكر منها اثنتين. وتتعلق أولاهما بالممارسات الجيدة في مجال التمويل ورصد تمويل الإرهاب. ونرى من الضروري للحرب على الإرهاب أن تتم بأسرع ما يمكن الموافقة على التوصيات الخاصة والمذكرات التفسيرية لفرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال، فضلا عن التوصيات الأربعين بشأن غسل الأموال. ونرجو أن يتمكن جميع أعضاء اللجنة من إقرار تلك التوصيات.

أما القناة الثانية للعمل التي نود أن نذكرها اليوم فقد تطرقت إليها السفيرة لوي بالفعل في بيانها، وهي تقديم المساعدة التقنية للدول التي تحتاج إليها لكي تكمل تقاريرها وتعمل بكفاءة على مكافحة الإرهاب. ونشجع المنظمات الإقليمية والدول التي تملك الموارد المناسبة على المساهمة في هذه العملية.

وفيما يتعلق بلجنة الجزاءات المفروضة على القاعدة وطالبان، تحسن نظام الجزاءات إلى حد كبير منذ اتخاذ القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) للمواءمة بينه وبين تطور الخطر. ويلزم مواصلة هذا العمل، وقد بدأت المفاوضات بشأن اتخاذ قرار جديد. ونرجو أن يعتمد نصه قبل نهاية هذا الشهر. وسوف يتيح ذلك مزيدا من تعزيز الجزاءات الحالية وتقويتها، من حظر على السفر، وتجميد للأرصدة، وحظر على توريد الأسلحة، وكذا قوائم الأفراد والكيانات المستهدفة. ونشكر فريق الرصد التابع للجنة، الذي يسهم إسهاما حاسما في أعمال اللجنة وتفكيرها.

وفي المفاوضات الجارية بشأن اتخاذ قرار جديد، التي أشرت إليها من فوري، تتابع فرنسا عن كثب المسائل الثلاث الرئيسية التالية: فعالية الجزاءات الحالية؛ واحترام حق الدفاع، والضمانات الإجرائية، التي نراها جزءا هاما من فعالية نظام الجزاءات؛ ودعم الممارسات الطيبة في المجال

المالي، ولا سيما ممارسات فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال.

وأخيرا، فيما يتعلق باللجنة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠، نعرب عن ارتياحنا الشديد للعمل الذي أنجزته وللتحليل السريع للتقارير الوطنية. بيد أن ٧٤ بلدا لم تقدم بعد تقاريرها. ومن ثم فإن فرنسا تؤيد أعضاء المجلس الآخرين الذين أعربوا عن قلقهم إزاء هذا التأخير. وختاما، أعرب عن ترحيبي بتعيين الخبراء الجدد لمعاونة اللجنة في القيام بعملها.

السيد مايورال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود أن أتكلم الآن بإيجاز بصفتي الوطنية.

تلتزم الأرجنتين كما هو معلوم للجميع التزاما راسخا بمكافحة الإرهاب بكافة أشكاله ومظاهره، لأن الإرهاب يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين وانتهاكا لأبسط حقوق الإنسان، وهو الحق في الحياة، كما يشكل هجوما على التعايش الحضاري.

ومما يعزز إصرارنا في هذا الصدد حوادث كالتي وقعت في لندن. ودون ذكر جميع المدن التي كانت ضحية للإرهاب، كما فعل ممثل الولايات المتحدة، نرجو أن نشير إلى أن بوينس أيرس وقعت ضحية للإرهاب الدولي أيضا منذ ١١ عاما خلت، في عام ١٩٩٤، حين نسف مبنى مقر الرابطة الإسرائيلية الأرجنتينية، مما أودى بحياة نحو ١٠٠ شخص. وهكذا فإن بلدي ملتزم بمكافحة الإرهاب، كما يتجلى في قراره أن يترأس للمرة الثانية لجنة الجزاءات المفروضة على القاعدة وطالبان.

ويرى بلدي أن للأمم المتحدة، نظرا لطابعها العالمي، دورا محوريا تؤديه في هذا الصراع، لأن الإرهاب أمر دولي. وتحقيقا لهذه الغاية، من المهم تنسيق الجهود ووضع آليات دولية لمكافحة الإرهاب. ويجب علينا، نحن الدول الأعضاء، أن ندعم أعمال منظمتنا من خلال الامتثال الدقيق لجميع قرارات مجلس الأمن، وليس فقط بتطبيق الجزاءات ضد القاعدة وطالبان، وإنما أيضا من خلال جميع الصكوك التي اعتمدها المجلس، على سبيل المثال عن طريق تقديم جميع التقارير الوطنية في حينها إلى اللجان، حتى تتمكن، في جملة أمور، من تقييم أوجه القصور والاحتياجات من المساعدة التقنية.

وترى الأرجنتين أن تشن حرب المجتمع الدولي على الإرهاب في احترام كامل للميثاق وللأمم المتحدة والقانون الدولي وقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. كما يجب القيام بالحرب على الإرهاب في شفافية كاملة ومراعاة للأصول القانونية واحترام لحقوق الأفراد، مما لا يكفل فقط مشروعيتها وكفاءتها، بل يضمن أيضا التعاون الفعلي من جميع الدول الأعضاء. وستواصل الأرجنتين سعيها لتحقيق الاحترام الكامل لتلك المبادئ.

وأخيرا، فيما يتعلق بشكل جلسة اليوم، نؤيد تقديم التقارير على نحو مشترك بواسطة رؤساء اللجان الثلاث. ونرى أن هذه الممارسة تعزز التعاون والتضافر بين اللجان مع زيادة إيضاح ولاياتها ومجالات اختصاص كل منها. ونرى، بل ونرجو، المحافظة على هذا الشكل. كما نؤمن بأهمية التنسيق المتين بين المجموعات الثلاث من الخبراء في اللجان الثلاث.

السيد باجا (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): ونحن أيضا نشعر بالامتنان لرؤساء اللجان الثلاث المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب لإحاطاتهم الإعلامية الشاملة. فقد كانت جيدة التوقيت بقدر ما كانت هامة. وفي التفجيرات التي وقعت مؤخرا بلندن وغيرها من الأعمال الإرهابية في مناطق أخرى من العالم تذكارات مقيتة بضرورة

تعزيز جهودنا المبذولة لمكافحة الإرهاب وتحسين تلك الجهود.

ويعرب وفدي عن ترحيبه بنظر لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ في قرار جديد سوف يزيد في تحسين نظام الجزاءات. فنحن نواجه بلا شك، كما قال السفير مايورال، تهديدا من القاعدة يختلف عن التهديد الذي شكلته حين فرض نظام الجزاءات الحالي لأول مرة. ومن المهم لذلك ألا يكتفي القرار الجديد بتعزيز عدد من العناصر في نظام الجزاءات، بل أن يعالج أيضا الشواغل العامة التي أعربت عنها الدول الأعضاء بشأن تنفيذ تدابير الجزاءات.

ويحيط وفدي علما بالتطورات الجديدة في عمل اللجنة، كزيادة الإحاطات الإعلامية المقدمة من الدول الأعضاء عن تجاربها في تنفيذ نظام الجزاءات، مما يمكن أن يوفر مزيدا من المدخلات ويكمل التقييمات والزيارات التي يجريها الرئيس وفريق الرصد. كما أن التفاعل الأوسع مع المنظمات المعنية مثل الإنتربول سيكون مفيدا جدا في عمل اللجنة.

وفيما يتعلق بلجنة القرار ١٥٤٠، يؤيد وفدي دعوة السفير موتوك الدول الأعضاء التي لم تقدم بعد تقاريرها الوطنية الأولى إلى تقديمها. ونؤيد وجهة نظره في أن عدم حيازة الدول على الأسلحة البيولوجية أو الكيميائية أو النووية، أو عدم قدرتها على تطويرها، لا ينفيان ضرورة أو أهمية إعداد تقاريرها الوطنية. والواقع أنه يمكن للعناصر الفاعلة من غير الدول أن تستغل كل حلقة ضعيفة؛ لذا فإن تقديم تلك التقارير للجنة أمر حتمي، كونها تساعد اللجنة في تحديد طريقة دعم بلد ما في تنفيذه أحكام القرار.

ويشيد وفدي بالتقدم الذي أحرزته اللجنة، بمساعدة خبرائها، في دراسة التقارير الوطنية. ونرحب بصورة خاصة بالاهتمام الذي توليه اللجنة لمسألة بناء القدرات والمساعدة التقنية. ونشجع الدول الأعضاء على أن تأخذ زمام المبادرة، سواء بعرض المساعدة أو بإبداء استعدادها للاستفادة منها، حسب الاقتضاء، كي تتمكن بصورة تامة من تنفيذ أحكام القرار وتحقيق هدفه في المساهمة في إشاعة الاستقرار الدولي.

وبخصوص لجنة القرار ١٣٧٣، يتطلع وفدي قدما إلى التنسيق بين اللجان الثلاث حول قضية تناول المسائل المتصلة بتقديم التقارير. وستساهم النهوج المبتكرة التي يطورها هذا التنسيق في تعزيز وتوسيع عملية الحوار مع الدول، ويخفف من ”تعب إعداد التقارير“ عن الدول الأعضاء، ويعزز بالتالي فعالية الاضطلاع بولاية كل لجنة.

ونؤيد تركيز لجنة مكافحة الإرهاب، كما ذكر رئيسها، على الحوار مع الدول، وتحديد الدول التي تحتاج إلى المساعدة التقنية، وتطوير مجموعة أفضل الممارسات.

ويرحب وفدي بصورة أكبر بمواصلة التقدم نحو جعل المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب تقوم بوظائفها على أتم وجه.

والمجالان الآخران اللذان يمكن للجان الثلاث أن تتناولهما بطريقة منسقة هما بناء القدرات والمساعدة التقنية. ونلاحظ أن لجنة القرار ١٢٦٧ لا ولاية لها فيها يتعلق بالمساعدة التقنية، في حين أن لجنتي القرارين ١٣٧٣ و١٥٤٠ تملكان تلك الولاية. والنهج المنسق يمكن أن يكون أكثر تركيزا وأنجع استخداما للموارد، عندما يكون ذلك ملائما.

ونشعر بالامتنان من ملاحظة أن الحكومات تطور استراتيجيات مبتكرة للتعامل مع الأساليب الجديدة التي يستخدمها الإرهابيون والمهارات الجديدة التي يكتسبونها. ونحيط علما على وجه الخصوص بالبيان الذي أدلى به رئيس الوزراء بلير عن الحاجة إلى رد سياسي على الإرهاب يشمل

النظر إلى أعراض وأسباب الإرهاب، ومواجهة لا أساليب الإرهابيين فحسب، بل آراءهم أيضا.

إن أكبر ضابط لسلوك الإنسان ليس شرطيا أو حارس حدود وإنما التقيد بالمثل العليا النبيلة.

وإحدى أكثر الطرق فعالية لمواجهة تهديدات الإرهاب هي وضع إجراءات للاتصالات من أجل تبادل المعلومات. ففي جنوب شرقي آسيا، على سبيل المثال، وقّعت الفلبين واندونيسيا وماليزيا على مذكرة تفاهم ثلاثية بعد ثلاثة أشهر من أحداث ١١ أيلول/سبتمبر. ومن حينها انضمت إلى المذكرة بروناي وتايلند وكمبوديا ولاوس وفيتنام، ويجري تنفيذها حتى على صعيد الحكومة المحلية. وشبكة تبادل المعلومات هذه تمنح فرصة أكبر لوقف حصول الإرهابيين على الأموال والمواد اللازمة لصنع المتفجرات.

أخيرا، اسمحوا لي أيضا أن اغتنم هذه الفرصة لأعرض على المجلس والدول الأعضاء الأخرى آخر المعلومات عن التقدم الذي أحرزه الفريق العامل المنشأ بموجب القرار ١٥٦٦(٢٠٠٤)، الذي تترأسه الفلبين. وأود أن أقول في البدء إن هذا العرض يمثل وجهات النظر والانطباعات الشخصية للرئاسة ولا يقيد بأي شكل مواقف أعضاء الفريق العامل الآخرين أو يعبر عنها.

لقد بدأ الفريق العامل أنشطته، بموجب ولاية مجلس الأمن، في كانون الثاني/يناير من هذا العام. ووافق الفريق العامل، للوفاء بالولاية التي أناطها به المجلس، على الاضطلاع بعمله على مرحلتين. المرحلة الأولى كانت مرحلة جمع المعلومات، التي سعى أثناءها الفريق إلى الحصول على أوسع نطاق من الآراء والاقتراحات من الخبراء المعترف بهم عن الجوانب الخاضعة لولاية الفريق. والمرحلة الثانية ستتضمن قيام الفريق العامل بالنظر في توصياته إلى المجلس.

وقد اضطلع الفريق العامل بمرحلة جمع المعلومات أثناء الستة أشهر الأولى من السنة. واستمعنا إلى إحاطات إعلامية من خبراء وممارسين مرموقين من داخل وخارج الأمم المتحدة على حد سواء. واستفاد الفريق العامل بصورة كبيرة من آراء واقتراحات الذين تفضلوا بتقديم إحاطات إعلامية له ومن الذين قدموا إحاطات إعلامية للّجان الأخرى أيضا، لا سيما لجنة مكافحة الإرهاب.

وفي ما تبقى من السنة سيركز الفريق العامل على إعداد توصياته إلى المجلس. ووافق الفريق العامل على دراسة ثلاث مسائل واسعة هي، تحديدا: التدابير العملية، كما ذكر في الفقرة ٩ من القرار؛ والنطاق الممكن لتلك التدابير العملية؛ ومسألة الضحايا، بموجب الفقرة ١٠ من القرار.

ووافق الفريق العامل على الاضطلاع بعمله بشفافية تامة تجاه العضوية الأوسع للأمم المتحدة. وعلى نفس المنوال، ستعقد الرئاسة، بين الحين والآخر، مشاورات مع عضوية الأمم المتحدة الأوسع للاستماع إلى وجهات نظر واقتراحات الدول حول المسائل قيد نظر الفريق العامل. وقد نظمت الرئاسة بصورة أولية اجتماعا في ٢٧ نيسان/أبريل، وستعقد، بالاتفاق مع أعضاء الفريق العامل، اجتماعا مماثلا مع أعضاء الأمم المتحدة في الأسابيع القليلة المقبلة.

السيد كنوزين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بادئ ذي بدء اسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أشكركم على عقد اجتماع اليوم، الذي نواصل من خلاله ممارسة ايجابية بعقد إحاطات إعلامية مشتركة يقدمها رؤساء لجان مكافحة الإرهاب الثلاث التابعة لمجلس الأمن.

وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للسفير سيزار ميورال والسفيرة إلين لوي والسفير ميهنا موتوك على إحاطاتهم الإعلامية الموضوعية، وبصورة عامة على الجهود التي لا تكل التي بذلها كل منهم على رأس لجنته.

نلاحظ مع الأسف، على الرغم من الجهود الدولية المبذولة، أن عدد ضحايا الإرهاب في الأيام الأخيرة شمل عشرات الناس في لندن وفي تركيا وفي الشرق الأوسط، بما في ذلك العراق. وحتى أبناء بلدي، في روسيا، لقوا حتفهم على أيدي الإرهابيين.

فيما يتعلق بموضوع جلسة اليوم، ينظر الوفد الروسي إلى عمل لجنة القرار ١٢٦٧ على أنه أحد الجوانب الرئيسية لأنشطة المجلس لمكافحة الإرهاب. ونؤيد تأييدا تاما جهود اللجنة وجهود فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات التابع لها لتعزيز نظام فرض الجزاءات ضد الطالبان والقاعدة، ونؤيد المفاوضات بشأن قرار جديد لمجلس الأمن يقصد به كفالة الاضطلاع بتلك المهمة بفعالية.

وفي سياق عمل لجنة مكافحة الإرهاب، أود أن أسلط الضوء على الجهود المتواصلة لرئيسة اللجنة من الدانمرك وجهود جميع أعضاء اللجنة لتطوير صيغ جديدة للحوار مع الدول عن طريق القيام بزيارات قطرية وتعزيز آليات تقديم التقارير والأخذ بأساليب جديدة لتقييم احتياجات الدول إلى المساعدة التقنية، ونشر أفضل الممارسات بغية تنفيذ القرار ١٣٧٣(٢٠٠١) تنفيذا تاما وفعالا.

إن لجنة مكافحة الإرهاب تطور بنجاح تعاونها مع المنظمات الدولية والإقليمية. وتتسم مساعدة الخبراء حقا بالأهمية في القيام بزيارات قطرية.

وفي الوقت ذاته، يراودنا قلق متزايد من حقيقة أن المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب لا تملك بعد عددا كافيا من الموظفين، الأمر الذي يترك بوضوح تأثيرا سلبيا على إمكانية لجنة مكافحة الإرهاب في أن تضطلع بنجاح بالمهام التي تواجهها، بما في ذلك خططها لتكثيف عملها في مكافحة الإرهاب. ونؤمن بأن هذه المشكلة ستعالج في الفترة المقبلة وأنه، في الجلسات اللاحقة للمجلس حول عمل اللجان الثلاث، لن تقوم الحاجة إلى تناول هذه المسألة.

ومن الجدير بالذكر الدينميات الايجابية في عمل لجنة القرار ١٥٤٠، مستفيدة من الدعم النشيط لفريق الخبراء.

ونتفق مع الرأي القائل إن المهمة الأولى، في هذه المرحلة، هي إنهاء ما تبقى من التقارير الوطنية التي لم تقدمها الدول. ونأمل أن تلقى المناشدة التي أطلقتها مجموعة الثمانية في غلين إيغلز استجابة البلدان التي لم تتقدم بعد بتقاريرها بشأن التدابير التي اضطلعت بها على المستوى الوطني في مجال عدم الانتشار وإسهاماتها في التعاون الدولي.

وما فتئ التفاعل العملي من اللجنة مع المنظمات الدولية والإقليمية في مجال عدم الانتشار ومراقبة الصادرات مسألة ملحة. ونؤيد الجهود الهادفة إلى توسيع النطاق الجغرافي لمثل هذا التعاون وأشكاله.

ونظرا لطبيعة المهام التي حددها القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وهي ذات أجل طويل، نعتقد أنه من المناسب تمديد ولاية اللجنة إلى ما بعد نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

وفي الختام، أود أن أذكر بإيجاز مسألة من مسائل اليوم الأكثر إلحاحا في جدول أعمال الأمم المتحدة لمناهضة الإرهاب. ستدور المشاورات غير الرسمية في الأسبوع المقبل حول مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي. وتؤيد روسيا تلك الجهود الهادفة إلى التوصل بسرعة إلى توافق في الآراء حول هذا الصك القانوني الذي يعتبر في غاية الأهمية في مجال مناهضة الإرهاب. ونأمل أن تتشاطر الوفود الأخرى رأينا هذا وأن تكون مستعدة للدخول في حوار بنّاء لاستكمال هذا العمل بنجاح ولاعتماد نص الاتفاقية فورا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود الآن أن أدلي ببيان بصفتي ممثل اليونان.

أبدأ بشكر رؤساء اللجان الثلاثة على إحاطاتهم الإعلامية التي كانت مفيدة للغاية.

وتؤيد اليونان تأييدا كاملا البيان الذي ألقاه ممثل المملكة المتحدة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. إلا أنني أود أن أضيف النقاط التالية.

تدور هذه المناقشة بعد فترة وجيزة من الهجمات الإرهابية المميتة في لندن التي نستنكرها والتي هزت المجتمع الدولي هزة عميقة. ومرة أخرى ثبت أن الإرهاب لا يزال يمثل تهديدا خطيرا لأكثر القيم الإنسانية أهمية وهي حق الفرد في الحياة والحرية والأمن.

ويتضح من الهجمات الإرهابية في لندن وتلك التي حدثت في مدريد في العام الماضي وغيرها سواء في الماضي أو في الفترة الأخيرة أنه من المحتمل أن يظل الإرهاب بيننا لفترة طويلة من الزمن. ولا يوجد بلد معصوم منه. ولذا يجب علينا أن نسرّع بجهودنا ونحسّن من تنسيقها بغية القضاء عليه داخليا ودوليا على السواء.

إن أعمال الإرهاب غير مبررة على أي أساس، سواء كان سياسيا أو فلسفيا أو دينيا أو غير ذلك. ويجب تقديم مرتكبي مثل هذه الأعمال إلى العدالة. غير أن مناهضتنا للإرهاب يجب ألا تُغفل حقوق الإنسان. إن تدابير مكافحة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان ليستا متناقضتين.

لقد أدت الأمم المتحدة ولا تزال تؤدي دورا هاما في مناهضة الإرهاب بمجابهتها للتحدي بوصفه واحدا من أكثر التهديدات خطورة لسلامنا وأمننا، وكذلك بمواجهة تحدي انتشار أسلحة التدمير الشامل. وزاد عمل اللجان الثلاث وجهودها المتواصلة من تعزيز دور الأمم المتحدة في مواجهة تلك التهديدات بدرجة كبيرة. وأود أن أعرب عن امتناننا لرؤساء هذه اللجان على التزامهم وتفانيهم في الاضطلاع بمهامهم الصعبة.

وفيما يتعلق بلجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة وحركة الطالبان، أود أن أعرب عن شكري الخالص لرئيسها السفير سيزار مايورال. لقد كانت الزيارات التي قام بها إلى الدول الأعضاء مفيدة ويسّرت حدوث تفهم أفضل لالتزاماتها بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) وما تبعه من قرارات. كما نشكر فريق الخبراء التابع للجنة والمعني بالدعم وبرصد الجزاءات على ما قام به من عمل لتحسين فعالية نظام الجزاءات. ونتطلع إلى التقرير الثالث للفريق متوقعين توصيات جديدة بشأن التحسينات الضرورية في هذا المجال. ولقد عززت زيارات الفريق إلى الدول الأعضاء وإلى المنظمات الإقليمية من تفاعل اللجنة مع تلك الدول والمنظمات. وستؤدي النتائج إلى تحسين تنفيذ الجزاءات.

وكذلك نتطلع إلى تجديد القرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤) بغية تحسين نظام الجزاءات. ويجب أن يُراعى مبدأ الوسائل العادلة للمحاكمات. ونرى أن الجزاءات لا يمكنها أن تؤدي الغرض المنشود إلا إذا تطابق تنفيذها مع حماية حقوق الإنسان. كما نرى أنه ينبغي اعتماد المزيد من الشفافية والمعايير والمتطلبات الواضحة بالنسبة لإدراج أسماء الأفراد والكيانات في القوائم وشطبها. ويجب إخطار الأفراد والكيانات المدرجة أسماؤهم في قائمة اللجنة بالإجراءات المفروضة عليهم، وبإجراءات تسجيل أسمائهم في القوائم وحذفها وبالاستثناءات الإنسانية المذكورة في القرار ١٤٥٢ (٢٠٠٢). وأخيرا، نرى أنه يجب توخي عملية لمراجعة قضايا الأفراد والكيانات الذين يزعمون أن أسماءهم قد أدرجت أو ما زالت مدرجة في قوائم اللجنة خطأ، وذلك كوسيلة لتحسين نظام الجزاءات وتعزيز مشروعيته.

وبالنسبة لعمل لجنة مكافحة الإرهاب، أود أن أتقدم بالتهانئ الحارة إلى السفيرة إلين مارغريت لوي على جهودها المضنية لتعزيز حوار اللجنة مع الدول الأعضاء. كما أود أيضا أن أشكر المديرية التنفيذية للجنة على عملها، وكذلك

السفير روبيريز وموظفيه. وتعتبر الزيارات الأخيرة التي قام بها أعضاء المديرية التنفيذية إلى كينيا وألبانيا وتايلند وسائل مفيدة لمساعدة الدول على تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بصورة مفتوحة وللتعرف على احتياجات الدول في مجال المساعدة التقنية. غير أنه من المهم حقا أن تتم متابعة صحيحة لتلك الزيارات. ونحن مغتبطون لأن تسمع من رئيس اللجنة أن هذه المسألة تحتل الصدارة في أولويات عمل لجنة مكافحة الإرهاب. علاوة على ذلك، نؤيد كاملا جهود اللجنة في الاستمرار في الحوار مع الدول الأعضاء التي لم تتقدم بعد بتقاريرها، وذلك لتشجيعها على تقديم تقاريرها في أقرب وقت ممكن. وأخيرا، نعتقد أنه على اللجنة أن تضع مجموعة من الممارسات المثلى الهادفة إلى توفير التوجيه بشأن تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) على أساس أفضل ما تم التوصل إليه من ممارسات في إطار المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية.

كما أود أن أعرب عن امتناننا لرئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، السفير موتوك على جهوده من أجل دعم عمل اللجنة. ويسعدنا أن نسمع أن اللجنة، بمساعدة فريق الخبراء، قد انتهت من التدقيق في أكثر من ٥٠ تقريرا. إلا أنه من دواعي القلق أن تكون ٧٥ دولة متأخرة في تقديم تقاريرها الوطنية. هذا التأخير لا يساعد اللجنة على الاضطلاع بولايتها. كما أنه لا يسمح لمجلس الأمن بتقييم التقدم الذي تحرزه الدول المعنية بصدد تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ونحث تلك الدول على الاضطلاع بالتزامها بموجب القرار وعلى تقديم تقاريرها دون إبطاء.

ونرحب باعتماد الجمعية العامة في وقت مبكر من هذا العام للاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي التي تجابه جانبا خطيرا آخر من جوانب تهديد الإرهاب. ونحث جميع الدول الأعضاء على توقيع الاتفاقية في مؤتمر القمة الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر. وكذلك نؤيد الإتمام المبكر للمفاوضات بشأن اتفاقية شاملة عن الإرهاب، وكذلك لاعتمادها خلال الدورة الستين للجمعية العامة.

والآن أستأنف مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

لا يزال هناك عدد من المتكلمين المدرجة أسماؤهم في قائمتي لهذه الجلسة. وأعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

علّقت الجلسة الساعة ١٣/١٥.